الاستيطان اليهودي في القدس

أ. محمد ذياب أبو صالح
أوقاف الخليل

أولاً:-

1- **القدس لغة ومعنى.** القدس مدينة الله، وهي من أقدس مدائن الدنيا. وتعني في جلّ الأسماء التي أطلقت عليها عبر تاريخها العريق (القداسة والطهارة والتنزيه من الذنوب) كما ذكرت في تعليلات العديد من الرحالة والمؤرخين والزوار الذين وفدوا إليها، ولا زالت تأخذ موقعها في قلوب المؤمنين من أتباع عقائد التوحيد. فهي أولى القبلتين وثاني المسجدين وثالث الحرمين الشريفين، ولها مكانة مميزة في عقيدة المسلمين خاصة. فمنذ نشأتها الأولى وهي عربية الأصول، فمنذ خمسة عشر قرنا وهي تعيش في كنف الحضارة العربية الإسلامية التي أضفت عليها الطابع العروبي الإسلامي، اللهم إلا تلك الفترة الوجيزة من التاريخ خلال الإحتلال الصليبي التي لم تتجاوز الثمانية والثمانين عاما كانت فترة ظلم وظلام، عادت بعدها إلى العهود االإسلامية المشرقة ولازال كل شبر من أرضها وكل حجر في روابيها شاهداً على عروبتها واسلاميتها، بالرغم مما جرى لها في الفترة الأخيرة من احتلال صهيوني محاولاً تغيير واقعها وطمس معالمها وآثارها وحضارتها العربية الإسلامية، ومهما عمل المحتل فلن يبلغ ما بلغه الصليبيون منها بيد أن الصليبيين زالوا عنها، وعادت لأصحابها الشرعيين

2- موقعها

إن من يهتم بالقدس وتاريخها والأمم والحضارات التي درجت على ثراها منذ أقدم العصور، لا بد له من التعرف على كنوز هذه المدينة وما تحويه من شواهد ومعالم يستدل بها الإنسان على طبيعة هذه المدينة وموقعها واستراتيجيتها، بل وموقعها الجغرافي ووضعها السكاني. فإذا تم لنا التعرف على هذا الواقع فقد فهمنا الماضي وأشرفنا على المستقبل.

ليس التعرّيج على هذا الموضوع من صلب موضوعنا بيد أنه من واجبنا أن نقدم للمتأمل والباحث عن القدس صورة نموذجية مما تعيشه هذه المدينة وما تحويه من كنوز ومواقع حريَ بالإنسان أن يعرفها. حيث تقع مدينة القدس في منتصف فلسطين بانحياز قليل نحو الشرق، على خط طو13و35درجة شرقي جرينيتش وخط عرض

52 و31 درجة شمالا، وهي تقع على تلال يتراوح ارتفاعها 750 مترا عن سطح البحر الأبيض المتوسط –1150مترا عن سطح البحر الميت.

والقدس عاصمة فلسطين الأبدية منذ القدم، وهي تشكل القطاع الغربي من بلاد الشام والتي هي جزء من الهلال الخصيب. ففلسطين جزء من الوطن العربي الكبير وأهلها من أعرق الأجناس سكنوا فيها منذ عصور موغلة في القدم ولا زالوا يعتزون بفلسطينيتهم وانتمائهم العروبي وعقيدتهم الإسلامية التي أضفت على هذه البلاد النعمة والخير والبركة وطهرتها من الغزاة على مر العصور.

3- القدس العربية السامية

اشتق اسم الساميين من سام بن نوح (عليه السلام) الذي ولد قبل الطوفان بمائة سنة وتوفي بعده بخمسمائة سنة، أي أنه عاش ستمائة سنة، وهو أبو العرب وفارس والروم وكان هو القيّم بعد نوح في الأرض ومن ذريته الأنبياء كلهم عربهم وعجمهم، وجعل الله في ذريته النبوة والكتاب ونزل بنوه سرّة الأرض وهو الذي اختط مدينة القدس وأسس مسجدها وكان ملكا عليها.[1]

ولأهمية مدينة القدس وقداستها دار خلاف حول نشأتها ومن أنشأها أول مرة، رغم ثبات الرأي القائل بأن بناتها الأوائل هم اليبوسيون، ولعل أهم الآراء الذي نراه جديراً بالمناقشة، ذلك الرأي القائل بأن أول من بناها وسكنها وسماها سام بن نوح، وأنها ترجع في نشأتها إلى سيدنا نوح (عليه السلام). [2]

ولهذا فقد سمّوا بالساميين على أساس أنهم كانوا متسلسلين من الأب ألأكبر لنوح (عليه السلام) غير أن هذه التسمية من وجهة علمية هي تسمية (لغوية) وتطلق على الذين تكلموا لغة سامية. فاللغات السامية كما هو معترف بها اليوم هي مجموعة

---

1. مجير الدين الحنبلي،الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل،عمان: مكتبة المحتسب،1973 م، ج1 (ص) 22

2. حسن ظاظا، القدس مدينة الله؟ أم مدينة داود ....!الإسكندرية: مطبعة جامعة الإسكندرية، 1970م (ص)9

لغوية خاصة، تضم اللغة الآشورية والبابلية الكنعانية والآرامية والعربية والعبرية والحبشية، ولا بد من الاستنتاج بأن بعض الأسلاف الذين تكلموا هذه اللغات يشكّلون جماعة واحدة. [3]

هاجر الساميون من جزيرة العرب منذ عصور موغلة في القدم ضمن عدد من الهجرات فكانت الهجرة الأولى صوب العراق، فشكلت الآشوريين والأكاديين، والموجة الثانية صوب مصر والموجة الثالثة صوب بلاد الشام وفلسطين.

ثانيا: الأطماع الاستعمارية الصهيونية في القدس:

1. ابعاد الاطماع الصهيونية:

لا يمكن دراسة الاطماع الصهيونية في القدس إلا ضمن إطار عام يشمل الأطماع الإستعمارية الصهيونية السياسية والاقتصادية والتي تسترت وراء غايات دينية لكسب العطف والتأييد من جماهير اليهود والرأي العام الدولي, للسيطرة على فلسطين والمنطقة العربية والهيمنة على منابع النفط بإيجاد كيان إسرائيلي يخدم المصالح الإستعمارية في الشرق الأوسط. الدوائر الاستعمارية الصهيونية لم تغفل أهمية القدس العسكرية والجغرافية والاقتصادية ومكانتها الدينية في المشروع الصهيوني في إقامة الدولة الإسرائيلية وعاصمتها القدس وقد استثمرت عدة أبعاد لتحقيق غايتها ومنها:

1- **البعد التاريخي:** دأبت الصهيونية على تزييف الحقائق التاريخية، فروجت للادعاء القائل بأن فلسطين وطن اليهود التاريخي وأن يهود اليوم هم أحفاد داود وسليمان وأن الشعب اليهودي لم يفارق أرضه بل أخذها معه في منفاه، وان الأدباء والشعراء اليهود الذين استمدوا موضوعاتهم من التاريخ اليهودي القديم ونسجوا الأساطير حول شخصياتهم التاريخية. اهتمت الحركة الصهيونية بالتاريخ اليهودي القديم كأساس لبناء الشخصية الصهيونية، زاعمين ان الحدود التاريخية لأرض إسرائيل هي الحدود المقدسة كما نص عليها العهد القديم.

---

3. فيليب حتي، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ج2، بيروت:1958م، ص66

إذا نظرنا الى التاريخ بصورة موضوعية فإن القدس تم إنشاؤها – وكما ذكرنا سابقاً – على أيدي (اليبوسيين) وهم إحدى بطون كنعان. وقد حاول العبرانيون عدة مرات الاستيلاء عليها إلا ان محاولاتهم باءت بالفشل ولم يتم لهم ذلك إلا عندما دخلها الملك داود. لقد حكمها الكنعانيون لمدة 800 سنة قبلهم وحكمها لاحقاً الفرس والرومان والصليبيون والأتراك.

2- **البعد السياسي:** لقد سعت الحركة الصهيونية الى تحويل حنين اليهود الديني الى الأماكن المقدسة عن غايته وربطه بعجلة أطماعها السياسية المرتبطة بالرأسمالية الأوروبية وبخاصة البريطانية والفرنسية. وعملت الصهيونية بشكل حثيث من اجل الحصول على " وعد بلفور" الذي يسهل للصهيونية اقامة الدولة التي تبتغيها. ما ان حل عام 1922 حتى قررت عصبة الأمم انتداب بريطانيا على فلسطين. وتم نقل عدة مؤسسات استعمارية صهيونية الى القدس مثل الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي والمنظمة الصهيونية العالمية. تم انشاء قوات مسلحة (الهاغانا) في اذار عام1920 وفي النصف الثاني من الاربعينات كرست الحركة الصهيونية جهودها من اجل الحصول على قرارالتقسيم الذي ينص على قيام الدولة اليهودية. وأخذ الإرهاب الصهيوني في الاتساع وازدادت المصادمات العنيفة بين العرب واليهود. وقامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقرار التقسيم في قرار رقم 181 في 29/تشرين الثاني/1947 الذي نص على إقامة دولة عبرية وأخرى عربية واعتبرت مدينة القدس منطقة دولية تخضع لسلطة دولية تحت رعاية الأمم المتحدة.نتيجة لتواطؤ حكومة الانتداب مع الحركة الصهيونية, عمت الثورات والمصادمات الدموية بين السكان الفلسطينيين من جهة, وسلطات الانتداب واليهود من جهة اخرى, وظلت القدس حجر الرحى ومركز قيادة الثورة. وكانت بداية هذه الثورة هبة نيسان عام 1920 على اثر افتضاح (وعد بلفور). وقعت الصدامات مع جيش الانتداب واعلنت الاحكام العرفية وسقط الشهداء. وتلى ذلك(هبة البراق) التي سقط فيها مئات الشهداء وعلقت المشانق للمناضلين. كما تفجرت ثورة عز الدين القسام وكانت مقدمة لثورة عام 1936 المسلحة

والتي دامت اربعة سنوات. واعلان الاضراب السياسي يوم 1936/4/20 الذي استمر ستة اشهر وهو اطول اضراب في التاريخ.

أدت الحرب العربية الإسرائيلية (1947-1948) الى تقسيم مدينة القدس بين الأردن وإسرائيل واحتلت إسرائيل القدس الغربية وضمت الى الأردن القدس الشرقية. ومع استيلاء إسرائيل على القدس الغربية، حتى بدأت بتشويه معالم المدينة وتهجير سكانها وهدم المساكن العربية وتغيير أسماء الأحياء والشوارع من العربية الى العبرية، وقامت بفتح باب الهجرة الى فلسطين وتضاعف عدد اليهود في القدس. في المقابل منع الفلسطينيين من العودة الى ديارهم والى القدس الغربية المحتلة. في عام1967تم احتلال الجزء الشرقي من المدينة وقامت سلطات الاحتلال بتوحيد المدينة وإعلانهاعاصمة لها وتفريغ القدس الشرقية من أهلها العرب, ومحو الهوية العربية في المدينة واحلال الهوية اليهودية. وبذلك تقوم سلطات الاحتلال بتحقيق أمنية مؤسس الحركة الصهيونية (ثيودور هيرتزل) الذي عبرعنها في مؤتمر الحركة الصهيونية في بال بسويسرا عام 1897 عندما قال " **إذا قدر لنا يوماً ان نملك القدس وأنا على قيد الحياة وكنت قادراً على أن أفعل شيء فسوف ادمر كل ما هوغير مقدس عند اليهود فيها**".

3- **البعد الديمغرافي:** يعتبر البعد الديمغرافي من أهم الأدوات التي استخدمتها الحركة الصهيونية في تحقيق الحلم الصهيوني في إقامة دولتهم على أرض فلسطين, من خلال الهجرة اليهودية والإخلال بالتوازن الديمغرافي في فلسطين لصالح اليهود. وإذا ما القينا نظرة على حجم التواجد اليهودي في فلسطين بشكل عام وفي القدس بشكل خاص، فإننا نجد ان حجم هذا التواجد شهد تذبذبات واسعة بالصعود والهبوط حسب المرحلة السياسية والتاريخية السائدة.

ظل اليهود أقلية ضئيلة لا شأن لها في القدس يغادرونها بين الحين والآخر وقدرعددهم في فلسطين كلها في العقد الأول من القرن التاسع عشر بحوالي 8000 نسمة. وفي عهد الإدارة المصرية في بلاد الشام (1831-1840) تحسنت أوضاع الطوائف اليهودية في فلسطين وأصبح لهم تمثيل في المجالس المحلية. وفي إحصاء جرى لطائفة اليهود عام 1839 بلغ عددهم 6300 نسمة،

أقام نصفهم في القدس. وقدر عددهم في عام 1845 في فلسطين بحوالي 11 ألف نسمة. كما أدى تنافس قنصليات الدول الأوروبية على تقديم الحماية لليهود في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الى زيادة عددهم فكان منهم تحت الحماية النمساوية حوالي 3000 نسمة وتحت حماية بريطانيا ألف نسمة وتحت حماية ألمانيا والولايات المتحدة حوالي ألف نسمة. قد شجعت الحماية التي قدمتها بريطانيا لليهود في القدس الى زيادة عددهم ففي عام 1864 قدر عدد سكان القدس بحوالي 18 ألف نسمة نصفهم من اليهود. وقد تضاعف عدد اليهود خلال الفترة (1840–1880) من حوالي 10 الآف نسمة الى 25 ألف نسمة, ووصل عددهم الى حوالي 50 ألف نسمة عام 1897 وهوالعام الذي انعقد فيه أول مؤتمر صهيوني في بال بسويسرا.

بلغ عدد السكان اليهود في القدس عام 1904 حوالي 40 ألف نسمة. وفي نهاية عام 1944 وصل عدد سكان القدس وفق تقديرات حكومة عموم فلسطين والوكالة اليهودية بحوالي 157 ألف نسمة وأصبح عددهم عشية قيام الدولة 164.5 الف نسمة موزعين كما يلي: 63.6 الف عربي و 11.2 الف يهودي في البلدة القديمة و 88 الف يهودي و 1.5 الف عربي في البلدة الجديدة وبذلك شكل العرب 85% من مجموع السكان البلدة القديمة بينما شكل اليهود 60% من مجموع السكان في البلدتين القديمة والجديدة والضواحي.

4- **البعد الاستيطاني:** مرت حركة الاستيطان الصهيوني في مدينة القدس قبل قيام دولة إسرائيل في ثلاث مراحل:

- **<u>مرحلة الاستيطان غير المنظم</u>:** وهي مرحلة الانتقال من الحنين الديني الى مرحلة الاستيطان الفعلي ابتداءاً من ثلاثينات القرن التاسع عشر, أما قبل ذلك كانت صلة اليهود بفلسطين صلة دينية عاطفية. وفي أعقاب ثورة 1848 التي عمت أقطار أوروبا، استخدمت الرأسمالية اليهودية الفكرة القومية في دعوتها للاستيطان في فلسطين. وبدأت الأفكار تتبلور نحو استيطان فلسطين وامتازت هذه المرحلة من الاستيطان بسيطرة المشاريع الفردية من قبل المتحمسين من

اليهود لفكرة الاستيطان أمثال (مونتفيوري) و (آل روتشيلد) (واليانس). مما أدى الى تحسن ملموس في وضع اليهود في مدينة القدس. وازداد عددهم وامتازت هذه الجهود الاستيطانية بالطابع الخيري.

● **مرحلة الاستيطان المنظم:** برزت في هذه المرحلة نشاطات (جمعية الاستيطان اليهودي) التي أخذت على عاتقها مساعدة المدارس اليهودية الصناعية والزراعية وتوسيع المستوطنات وتنظيم إدارتها. ونالت مساعدة بريطانيا التي قدمت الحماية اللازمة لتطوير المستوطنات التابعة لها من حيث تدريب المهاجرين على الزراعة وتزويدهم بالأراضي ورأس المال أما إدارة المستوطنات الصهيونية فقد اتخذت أشكالاً متعددة منها:

أ. مستوطنات ذات صفة قومية وهي المستوطنات التي يعمل فيها اليهود بأجر وتملكها الحركة الصهيونية.

ب. مزارع تعاونية كيبوتزيم وهي مستوطنات يتعاطى العمال اليهود أجورهم وجزء من الأرباح. ورأت الحركة الصهيونية في هذه المزارع وسيلة لجذب المهاجرين الشباب واستيعابهم بربطهم بالأرض وبالتنظيمات العسكرية والعمالية الصهيونية.

أما أجهزة الاستيطان الصهيوني فكان أهمها:

أ. الوكالة اليهودية: وترجع نشأتها إلى المؤتمر الصهيوني الأول (بال) سويسرا وهي الوكالة التي تشرف على حركة الاستيطان وتعني بإسكان المهاجرين وتدريبهم على الزراعة.

ب. الصندوق القومي اليهودي: تمكن في العام 1905 من تملك 15 ألف دونم في منطقة يافا ا لخليل وبلغت مساحة الأراضي المملوكة له حوالي 20 الف دونم عام 1914 ملكية الأراضي التي يملكها الصندوق ملكاً جماعياً.

ج. الصندوق التأسيسي اليهودي: كان مختصاً بالخدمات العامة.

أخذ المهاجرون اليهود ينظمون حياتهم على نمط أوروبي ويحاولون حصر العمل بهم واخذوا بتكديس السلاح لحماية أنفسهم. فنظموا أنفسهم في المستوطنات كمجتمع مستقل له محاكمة ومدارسه وطوابعه وبريده ومجالسه المحلية.

مرحلة تأسيس الوطن القومي اليهودي: تزايد عدد المستوطنات والمستوطنين زيادة كبيرة في ظل حكومة الانتداب البريطاني (1922–1948). بلغ عدد المستوطنات الصهيونية قبيل صدور وعد بلفور إحدى وأربعين مستوطنة سكنها 65 ألف نسمة يملكون 2.5% من الأراضي الفلسطينية بينما بلغ عدد السكان العرب نحو 700 ألف نسمة. وبعد الحرب العالمية الأولى (1914–1918) نشط الاستيطان الصهيوني بصورة ملحوظة بعد إصدار (هربرت صموئيل) أول مندوب سام بريطاني على فلسطين في أيلول عام 1920 أمراً بتأسيس دائرة الأراضي وعين الصهيوني (نورمان بنتوبيتش) مديراً لهما فأطلق العنان للحركة الصهيونية لامتلاك الأراضي. بلغ مجموع ما ملكه اليهود حتى عام 1929 نحو مليون ومئتي ألف دونم منها مليون دونم من الأراضي الصالحة للزراعة وتشكل نسبة 14.4% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة.

وبلغ عدد المستوطنات في فلسطين في نهاية عام 1936 حوالي 203 مستوطنة وعدد المستوطنين 97 ألف مستوطن زراعي بالاضافة الى 80 الف مستوطن صناعي فارتفع عدد المستوطنين اليهود في ريف فلسطين من 2% عام 1882 الى 27% عام 1938 من مجموع سكان الريف وأن نسبة كبيرة من اليهود كانت تفضل السكن في المدن.

5- **البعد التعليمي:** أدركت الحركة الصهيونية أهمية الهجرة والاستيطان للاستيلاء على الأرض العربية في فلسطين وأهمية التعليم لتربية الناشئة اليهودية على التمسك بالأرض, لذلك كان الاهتمام بالتعليم لإبراز الشخصية اليهودية. بدأ التعليم اليهودي في فلسطين مع بداية موجات الهجرة اليها فوجدت في القدس وغيرها من المدن التي استقر اليهود فيها ثلاث أنواع من المدارس:

- **المدارس اليهودية التقليدية:** بلغ عدد مدارسهم في القدس ويافا والخليل 88 مدرسة ابتدائية ضمت 1924 طالباً و 360 طالبة وسجلت موضوعات الدراسة التوراة والتلمود مع تعليم العبرية والحساب.
- **مدرسة الإرساليات اليهودية:** كانت هذه المدارس حديثة في أساليبها وموضوعاتها وجاءها المدرسون من فرنسا وبريطانيا وألمانيا واشتمل التعليم فيها على اللغة العبرية والزراعة والحرف وكانت المدرسة مكتفية ذاتياً باستغلال أراضيها الزراعية.
- **المدارس الصهيونية:** بدأت بعد المؤتمر الصهيوني الأول في (بال) عام 1897 واهتمت بصبغ التعليم بالطابع العبري. حيث بلغ عدد المدارس التي استعملت العبرية كلغة واحدة في التعليم في آخر العهد العثماني 60 مدرسة ضمت 2600 طالب وأشرفت الوكالة اليهودية على التعليم اليهودي في فلسطين في عهد الإنتداب وتمكنت الوكالة من إرساء قواعد التعليم الصهيوني في فلسطين وفي عام 1948 كان لليهود في القدس آنذاك 27 مدرسة عامة و 15 مدرسة خاصة.

الجامعة العبرية: في المؤتمر الصهيوني الحادي عشر المنعقد في فينا عام 1913 تقرر إنشاء الجامعة العبرية واختير موقعها في إحدى ضواحي القدس على جبل الزيتون, حيث اشترت الحركة الصهيونية أرضاً لهذا الغرض وهي تعتبر من أكبر المؤسسات العلمية اليهودية في فلسطين وفي نيسان عام 1925 تم افتتاح الجامعة للتدريس .

ب. سياسة تهويد القدس العربية:

على أثر قيام دولة إسرائيل في 15/أيار/1948 وانسحاب سلطات الانتداب البريطاني من فلسطين دارت معارك بين الجيوش العربية والقوات اليهودية في نواحي متعددة من فلسطين. وفي فترة لاحقة تم توقيع اتفاقيات هدنة بين الأطراف المتحاربة, وقد تم تعيين الخط الفاصل بين الجزء الغربي من القدس والجزء الشرقي بتاريخ

1948/7/22, وتبعها اتفاقية هدنة وقعها الطرف الأردني والطرف الإسرائيلي في 1948/4/3. وبتوقيع هذه الاتفاقية تم في الواقع تأكيد اقتسام مدينة القدس بين الطرفين الجزء الغربي تحت السيطرة الإسرائيلية والجزء الشرقي تحت السيطرة الأردنية. وبعد توحيد الضفتين اثر مؤتمر أريحا في 1949/4/11 والذي كرس فيه السيادة الأردنية على الضفة الغربية وعلى القدس الشرقية.

جرى اول ترسيم لحدود بلدية القدس عام 1921 من قبل حكومة الانتداب حيث ضمت حدود االبلدة القديمة وقطاعاً عرضياً بعرض 400م على طول الجانب الشرقي لسور المدينة بالإضافة الى إحياء باب الساهرة ووادي الجوز والشيخ جراح من الناحية الشمالية. ومن الناحية الجنوبية انتهى خط الحدود الى سور المدينة فقط . أما الناحية الغربية التي تعادل مساحتها أضعاف القسم الشرقي فقد شملتها الحدود لاحتوائها على تجمعات يهودية كبيرة.

أما المخطط الثاني لحدود البلدية فقد وضع عام 1946 وجرى بموجبه توسيع منطقة خدماتها، غير أن التوسع تركز على القسم الغربي ليتسنى استيعاب وضم الأحياء اليهودية الجديدة التي بنيت خارج منطقة التنظيم العام سنة 1931 وفي الجزء الشرقي أضيفت قرية سلوان من الناحية الجنوبية ووادي الجوز وبلغت مساحة المدينة وفق هذا المخطط 20199 دونماً توزعت ملكيتها على النحو التالي:

- أملاك إسلامية 40%.
- أملاك يهودية 26.12%.
- أملاك مسيحية 13.86%.
- أملاك حكومية وبلدية 2.9%.
- طرق وسكك حديد 17.12% .
- المجموع 100%.

وبعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الأردن وإسرائيل قسمت المدينة الى قسمين وتوزعت حدودها نتيجة خط وقف إطلاق النار كما يبينها الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

توزيع حدود القدس بعد وقف إطلاق النار

المنطقة	المساحة	النسبة %
منطقة فلسطينية تحت السيطرة الأردنية	2220	%11.48
منطقة محتلة (الغربية)	16261	%84.12
منطقة حرام ومناطق للأمم المتحدة	850	%4.59
المجموع	**19331**	**%100**

خليل التفكجي / القدس الاستيطان والتهويد: اهداف ونتائج.ص 1

أولا: الإجراءات الإسرائيلية لتهويد المدينة:

بعد ان قامت إسرائيل باحتلال القدس الشرقية اتخذت خطوات مباشرة وسريعة من اجل تهويد المدينة وعلى جميع الأصعدة. وضعت البرامج الاستراتيجية والتكتيكية لبلوغ هذا الهدف. بعد ان اعلن عن توسيع حدود بلدية القدس وتوحيدها في 28/حزيران/1967, وطبقاً للسياسة الإسرائيلية الهادفة للسيطرة على اكبر مساحة ممكنة من الأرض مع أقل ما يمكن من السكان العرب. قامت بعدة إجراءات أهمها:

1. هدم العقارات كوسيلة لطرد المزيد من العرب من أهل المدينة بحجة عدم الترخيص.
2. ضم القدس إدارياً وسياسياً ضد الارادة الدولية وإعلان توحيدها وجعلها عاصمة لدولتهم تحدياً لاتفاقية جنيف وحقوق الإنسان والقرارات الدولية.

3. حل مجلس الأمانة للقدس (المجلس البلدي العربي) المنتخب ومصادرة سجلاتهم وأملاكهم المنقولة وغير المنقولة ودمجه مع بلدية القدس المحتلة.

4. إلغاء القوانين الأردنية واستبدالها بالتشريعات والقوانين الإسرائيلية وإغلاق المحاكم النظامية الأردنية.

5. تجميد تنفيذ أحكام المحاكم في القدس الشرقية والضغط على السكان لمراجعة محكمة يافا الشرعية الإسلامية والتي تطبق القوانين الإسرائيلية.

6. مصادرة ونزع ملكية حوالي 142 الف دونم مما تبق من الأراضي العربية في القدس وما حولها في القرى المجاورة.

7. مصادرة عقارات أربعة أحياء عربية داخل السور وتضم 595 شقة وإغلاق 437 مخزناً تجارياً ومدرسة بنات كانت تضم 300 طالبة بالإضافة الى الأملاك العربية المصادرة في أعقاب حرب 1948 والتي تشكل 80% من أملاك العرب آنذاك.

8. هدم 720 عقاراً عربياً داخل أسوار المدينة وحولها بما فيها مدرسة وجامعين وإجلاء حوالي 6 آلاف من السكان العرب.

9. الاعتداء على المقدسات وإحراق المسجد الأقصى وعلى العديد من الكنائس والأديرة وضغوط متواصلة على رجال الدين المسيحيين للتنازل عن أملاك الكنائس.

10. إغلاق مراكز الخدمات الطبية الحكومية.

11. إغلاق مكتب خدمات الشؤون الاجتماعية بالقدس وإخضاع الجمعيات العربية القائمة منها مع معاهدها التعليمية ومستشفياتها وعياداتها لإشراف مكتب الخدمات الإسرائيلية.

12. إقرار مشروع تنظيم للمدينة وضواحيها يستهدف إزالة أجزاء كبيرة من الأحياء العربية القائمة تدريجياً وإخلاء المزيد من أهلها.

13. إنشاء المستوطنات والأحياء الجديدة على الأراضي المصادرة.

14. تهويد الاقتصاد العربي في القدس حيث ان سلطات الاحتلال لم تعزل القدس سياسياً وإدارياً فقط, بل قامت أيضاً بسلسلة من إجراءات أخرى تهدف الى تصفية الاقتصاد العربي وإذابته تدريجياً في الاقتصاد الإسرائيلي. بالإضافة الى إغلاقها البنوك ومصادرة أموالها وقامت بمنع إدخال أي إنتاج زراعي أو صناعي أو أي سلعة من القرى والمدن العربية من الضفة الغربية الى أسواق القدس في الوقت نفسه تسمح بدخول جميع البضائع والمنتجات الإسرائيلية بسهولة وفتح أبواب التعامل التجاري الإجباري بين التجار العرب والإسرائيليين وحرمان المنتج العربي من الأسواق المجاورة.

15. تهويد التعليم العربي– سنتعرض لهذا الموضوع بالتفصيل لاحقا–.

تهويد الإنسان العربي فقد أصدرت سلطات الاحتلال قانون جديد طبق على فلسطينيي القدس أسمته (قانون التنظيمات القانونية والإدارية لسنة 1968) يسعى هذا القانون الى تهويد السكان العرب من مهنيين واصحاب حرف في مختلف اوجه النشاط في المدينة

ثانيا: إلغاء إقامة الفلسطينيين في القدس الشرقية:

أقدمت سلطات الاحتلال على سحب بطاقات الهوية لعدد كبير من المواطنين الفلسطينيين المقدسيين, مما يعني حرمانهم من دخول مدينتهم وفقدان حقهم الشرعي بالإقامة في القدس. وقد أشار المحامي (أحمد الرويضي) من مركز المعلومات البديلة الى انه في غضون أسبوع واحد ثم سحب البطاقة الشخصية لثلاثين مواطناً فلسطينياً حضروا إلى مركز المعلومات البديلة وقدموا شكواهم حيث أفادوا ان سحب بطاقاتهم الشخصية جاء بعد توجههم الى مكتب الداخلية الإسرائيلية في شارع نابلس بالقدس بغرض تجديدها والجدير بالذكر. إن السلطات الإسرائيلية قامت بإحصاء عام لمواطني القدس الشرقية تم على اثره منحهم بطاقات هوية تخولهم الاقامة الدائمة مستثنية الآلاف منهم ممن كانوا خارج المدينة عشية حرب حزيران سواءً الذين خرجوا منها اثناء الحرب كنازحين او الذين كانوا في الخارج بسبب العمل او الدراسة او العلاج... الخ، ان القانون الاسرائيلي الذي منح بموجبه المواطنون المقدسيون بطاقات هوية هو قانون

الدخول الى اسرائيل بموجب تأشيرة للعام 1952 فهو لا يعترف بالفلسطينيين كمواطنين اصليين في المدينة بل انهم في افضل الأحوال يمنحون وضعية – مقيم دائم – كأي شخص اجنبي منحته الداخلية الاسرائيلية تأشيرة للاقامة الدائمة فيها ولها الحق في الغائها متى شاءت ووفقاً للظروف.

ثالثا": الحفريات الأثرية في القدس العربية:

تبنت الحكومة الاسرائيلية سياسة تهويد مدينة القدس عبر سلسلة من الاجراءات والاعتداءات ضد أهل المدينة وضد الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية على حد سواء وابتدعت ذرائع مختلفة. وكان من اهم واخطر تلك الانتهاكات والاعتداءات الشروع في تنفيذ مخططات الحفريات تحت اساسات البلدة القديمة والأماكن المقدسة. بحجة الكشف عن التاريخ اليهودي وهيكل سليمان واتخذت هذه الحجة تحت ستار الكشف عن التاريخ. انما الهدف الحقيقي لهذه الحفريات تصديع بنايات الاماكن المقدسة والاماكن الدينية والتسبب في انهيارها وطمس معالمها وتهويدها. وقد بلغ عدد الحفريات في انحاء فلسطين عشرين حفرية وكانت برامجها واهدافها واضحة للمتخصصين, وعندما كانت تكتشف اية طبقة من الاثار الاسلامية, وكان ذلك يحصل دائما, كانت هذه الاثار تلقى الاهمال والضياع والتدمير. ونادرا ما توثق الحفريات الاسلامية واذا وثقت تبقى بعيدة عن النشر والدراسة والتعميم على المؤسسات العلمية. ومن هذه الحفريات ما يلي:

أ. **الحفريات التي سبقت الاحتلال عام 1967:** بدأ التحدث عن الاثار الفلسطينية لاول مرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحت فرضيات خيالية وغير دقيقة عن وجود آثار عبرية وقد بلغ عدد الحفريات في انحاء فلسطين عشرين حفرية على الأقل، وعندما كانت تكتشف أي طبقة من الآثار كانت تلقى الاهمال والضياع والتدمير اثناء البحث ونادراً ما توثقت الحفريات الاسلامية.

ان اول حفريات تمت في القدس كانت سنة 1863 من قبل بعثة فرنسية برئاسة عالم الآثار (ديسولسي) الذي اكتشف مقابر الملوك خارج بلدة القدس القديمة نقلت الى

متحف اللوفر. وخلال الفترة ما بين (1867–1870) قامت بعثة بريطانية باسم الصندوق البريطاني لاكتشاف آثار فلسطين, وكان هدفها منصباً على منطقة الحرم القدسي الشريف ثم قام بحفريات عمودية وانفاق افقية نحو جدران الحرم القدسي الشرقية والجنوبية والغربية بهدف اكتشاف طبقة هذه الجدران وأنواع حجارتها. ومن تلك الحفريات النفق الذي يقع بين مدخلي باب السلسلة وباب القطانين بطول 25م وبعرض 6م. وفي عهد الانتداب البريطاني على فلسطين تمت اهم الحفريات الأثرية خلال الفترة (1923–1928) في مناطق ملاصقة لبلدة القدس القديمة.

ب. الحفريات الاسرائيلية في القدس بعد عام 1967: بوشرت هذه الحفريات في اواخر عام 1967 وهي مستمرة الى الآن دون توقف رغم اقرار مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة واليونسكو التي طالبت اسرائيل بوقفها من هذه الحفريات:

1. **حفريات جنوب المسجد الأقصى المبارك:** بوشرت هذه الحفريات في أواخر سنة 1967 وتمت سنة 1968 على امتداد سبعين متراً أسفل الحائط الجنوبي للحرم القدسي أي خلف الأقصى ومسجد البشارة والمتحف الاسلامي والمئذنة الفخرية. وقد وصل عمق الحفريات 14م وهي تشكل على مرور الزمن خطراً يهدد بتصدع الجدار الجنوبي ومبنى المسجد الأقصى الملاصق له. أما ما اكتشف في هذه الحفريات آثار اموية ورومانية وأخرى بيزنطية.

2. **حفريات جنوب غرب الأقصى المبارك:** تم هذا الجزء من الحفريات سنة 1969 وعلى امتداد 80م مبتدئاً من حيث انتهى الجزء الأول ويتجه شمالاً حتى وصل باب المغاربة ماراً تحت مجموعة من الأبنية الاسلامية التابعة للزاوية الفخرية وقد صدعتها الحفريات ومن ثم ازالتها السلطات الاسرائيلية بالجرافات بتاريخ 14/حزيران/1969 وأجلي سكانها, وقد تم اكتشاف اساسات ثلاث قصور اموية.

3. **حفريات جنوب شرق الأقصى:** بوشرت هذه الحفريات سنة 1973 واستمرت حتى سنة 1974 وامتدت على مسافة 80م للشرق واخترقت الحائط

الجنوبي للحرم القدسي ودخلت الأروقة السفلية للمسجد الأقصى في اربعة مواقع هي:

أ- اسفل جامع عمر.

ب- اسفل محراب المسجد الأقصى وبطول 20م الى الداخل.

جـ- اسفل الأروقة الجنوبية الشرقية للمسجد الأقصى.

د- اسفل الأبواب الثلاثة للأروقة الواقعة اسفل المسجد الأقصى.

وقد وصلت اعماق الحفريات اكثر من 13م واصبحت تعرض جزءا من جدار الأقصى الجنوبي الى خطر التصدع بسبب قدم البناء وتفريغ التراب الملاصق للجدار من الخارج بعمق كبير وضجيج الطائرات الحربية يومياً فوق المنطقة واختراقها لحاجز الصوت وهذا يؤثر على جميع المعالم الاسلامية والدينية والتاريخية. اما ما تم اكتشافه في هذه الحفريات كان اثار اسلامية اموية(660-750م) واثار رومانية واخرى بيزنطية.

4. **هدم حارة المغاربة:** بتاريخ 11/حزيران/1967 أي بعد اربعة ايام فقط من احتلال القدس هدمت السلطات الاسرائيلية باستعمال الجرافات حي المغاربة الملاصق للمسجد الأقصى من الجهة الجنوبية الغربية وكان في الحي مسجدان و 135 منزلاً ويرجع انشاء حارة المغاربة الى عهد الملك الأفضل نور الدين علي بن صلاح الدين الايوبي الذي وقف الاراضي والمساكن المحيطة لحائط البراق على طائفة المغاربة وقد تحولت منطقة حارة المغاربة الآن الى مساحة كبيرة مبلطة كموقف للسيارات ومنها يدخل السياح الى النفق الغربي.

5. **حفريات النفق الغربي:** بوشر بهذه الحفريات سنة 1970 وتوقف سنة 1974 ثم استؤنف ثانية سنة 1975 واستمرت حتى عام 1988 رغم قرار اليونسكو. وامتد النفق من اسفل المحكمة الشرعية وهي اقدم الأبنية التاريخية في القدس واسفل خمسة ابواب من ابواب الحرم الشريف هي باب السلسلة وباب المطهرة وباب القطانين وباب الحديد وباب علاء الدين البصيري (المسمى باب المجلس الاسلامي) ومر كذلك تحت مجموعة من الأبنية

التاريخية الدينية والحضارية ومنها اربعة مساجد ومئذنة قايتباي الأثرية وسوق القطانين (أقدم سوق اثري اسلامي في القدس) وعدد من المدارس التاريخية ومساكن يقطنها حوالي 300 عربي مقدسي. وقد وصلت حفريات النفق الى عمق يتراوح ما بين 11–14م وطوله 450م وارتفاعه 2.5م ونتج عن هذه الحفريات تصدع عدد من الأبنية منها الجامع العثماني ورباط كرد والمدرسة المنجيكية (مقر المجلس الاسلامي) والزاوية الوفائية وبيت الشهابي. وفي عام 1988 قاموا بحفريات جديدة عند ملتقى طريق باب الغوانمة مع طريق الآلام. وفي عهد الرئيس الاسرائيلي نتنياهو نجحوا بفتح باب ثان للنفق من جهة مدرسة الروضة على طريق الآلام بتاريخ 24/ايلول/1996.

جاء في تقرير المستشار الفني لمدير عام اليونسكو الذي نشر عام 1996 ان الاسرائيليين قد استعملوا مواد كيماوية خاصة لتسهيل تفتيت الصخور في داخل النفق وهذه المواد تشكل خطورة على اساسات الأبنية الاسلامية.

6. **اعادة فتح حفريات (الكولونيل وارين):** بتاريخ 21/آب/1981:- أعادت سلطات الاحتلال فتح النفق الذي اكتشفه (الكولونيل وارين) سنة 1867 بهدف ايصال النفق الى اسفل مبنى قبة الصخرة. وقد نتج عن فتح النفق تشققات في الرواق الغربي للحرم الشريف فوق باب النفق.

7. **حفريات باب العمود:** قامت دائرة الآثار الاسرائيلية سنة 1975 بالحفريات تحت باب العمود من الخارج وكشف عن باب السور القديم الذي يقع حوالي خمسة امتار تحت باب العمود ثم وصلت الباب الحالية مع الساحة الأمامية الخارجية بجسر مسلح من اجل المرور من وإلى البلدة القديمة وكل ما وجد من آثار وعقود اسلامية لا تمت بالهيكل بصلة.

8. **حفريات باب الأسود (باب الأسباط):** في عام 1982 اصرت السلطات الاسرائيلية على اجراء حفريات بحجة وجود بركة اسرائيلية في ذلك الموقع. وانتهت الحفريات في عام 1986 دون العثور على اثر اسرائيلي.

9.**حفريات قلعة باب الخليل:** قامت بهذه الحفريات منذ عام 1975 بجوار القشلة (قسم الشرطة) ولم تجد أي اثر يهودي.

10.**حفريات منطقة النبي داود:** ان هذه الحفريات هي عبارة عن اعادة النظر بالحفريات التي تمت في عهد الانتداب البريطاني حتى يتأكد الاسرائيليون من النتائج التي تم التوصل اليها في ذلك الوقت.

11.**حفريات حارة شرف:** قام فريق من الآثار الاسرائيليين بالحفريات في هذه المنطقة حتى وصل الى الطبقة الصخرية ولم يجد أي آثار سوى جزء صغير من جدار عريض ادعى الاستاذ (نهمان) انه يرجع الى تاريخ الملك (حزقيا) وبعد ذلك جهزت سلطات الاحتلال مخططات لإقامة مساكن حجرية لاتمت باية صلة تاريخية الىهذه الحارة وهذه البنايات مرتفعة للسيطرة على ساحات الحرم القدسي من الجهة الغربية وأسكنت فيها عائلات اسرائيلية ويبلغ عدد هذه المساكن حوالي 600 مسكن.

12. كشفت سلطات الاحتلال عن نفق جديد تم حفره تحت ساحة حائط البراق بطول 200م في اوائل ايلول من عام 2000. يمتد حتى الاسوار الجنوبية للحرم القدسي، وتدرس حاليا اعداد هذا النفق للاستخدام السياحي. وقد اشارت وزارة الاديان الاسرائيلية انها هي التي كشفت عن النفق بالتعاون مع " صندوق تقاليد حائط المبكى".

13.**حفريات أخرى:** تجري الآن حفريات جديدة منها تبتدئ من باب الغوانمة وتسير باتجاه مبنى قبة الصخرة المشرفة وتمر في البئر الأول والهدف من الحفر هو الوصول الى اساسات مبنى قبة الصخرة. وهذه الحفريات تبدأ من باب الغوانمة باتجاه المسجد الأقصى المبارك.

رابعا": تهويد القدس يشمل بناء الهيكل:

هناك تحضيرات تقوم بها منظمات متطرفة لبناء ما يسمى الهيكل الثالث على انقاض مسجد الصخرة، وازداد عدد هذه المنظمات وتوسع نشاطها. من هذه المنظمات

واحدة تسمى "حركة التحضير للهيكل" والدعوة إلى بناء الهيكل ليست جديدة ولم تقتصر على افراد بل كانت هناك جماعات منظمة تدعو الى ذلك في صحفها ونشاطاتها الجماهيرية الواسعة. بالاضافة الى هذه المنظمات والجماعات يشارك في انشطتها افراد من الجيش المتطرفين منهم مناصب عليا في الجيش وعلى رأسهم مسؤول الاستخبارات العسكرية.

ج. السياسة السكانية والاستيطانية لسلطات الاحتلال في القدس العربية

احدثت حرب حزيران 1967 تغيرات حادة في البنية السكانية للعرب الفلسطينيين في القدس العربية نتيجة الاجراءات الاسرائيلية تجاه السكان وسياسة التهويد التي اتبعتها لطمس المعالم العربية للمدينة. منذ الأيام الأولى للاحتلال باشرت سلطات الاحتلال القيام باجراءات فورية على طريق التهويد منها هدم حي المغاربة المحاذي للحائط الغربي وتسويته بالأرض واجلاء قسم كبير من سكان حي الشرف كما قامت بعزل احياء عربية كاملة من القدس على اثر اعادة ترسيم الحدود للمدينة.ان الاستراتيجية السكانية الاسرائيلية في القدس العربية بنيت على اساس تركيز اغلبية يهودية مطلقة في المدينة, هادفة الى خلق حقائق تمنع تقسيمها مجدداً بعد توحيد القسم الشرقي مع القسم الغربي وزرع اطواق للمستوطنات حول المدينة ومحاصرتها ومصادرة مساحات شاسعة من منطقة القدس وضواحيها, مع تلافي ضم مخيمات اللاجئين والقرى العربية المأهولة بهدف ضم اكبر مساحة ممكنة بأقل عدد من السكان. وغرض المخططات الصهيونية في المدينة العربية في المحصلة تحقيق أغلبية يهودية مطلقة أي بنسبة 1:3 لقطع الطريق امام اية احتمالات سياسية لتغيير وضع القدس خاصة اذا ما توفر احتمال اللجوء الى الاستفتاء السكاني لتقرير مصير المدينة

السكان والاستيطان في مدينة القدس العربية

3.1. السكان:

بعد عدوان حزيران تدفق الالف من المستوطنين الى قلب المدينة المقدسة خاصة بعد الخطوة التي اتخذها الاحتلال الاسرائيلي. ففي عام 1972 بلغ مجموع سكان القدس بشقيها حوالي 313.9 ألف نسمة منهم 230.3 ألف يهودي مقابل 83.6 ألف عربي، ارتفع عام 1987 الى 482.7 ألف نسمة منهم 135.6 عربي. بدأت سلطات الاحتلال بتطبيق القوانين التشريعية السابقة بعد تعديلها للاستيلاء على الأراضي والمنشآت والعقارات العربية وشرعت في تنفيذ المخططات الاستيطانية في المدينة وضواحيها والعمل على إخلال الميزان الديمغرافي لصالح اليهود وقد قسمت المدينة الى (وحدات) أي ثماني ضواحي تضم 36 حياً منها ثمانية احياء ذات كثافة عربية عالية و 28 حياً يهودياً وقد اتبعت سياسة سكانية واستيطانية في المنطقة العربية من القدس تقوم على ثلاث محاور رئيسية.

المحور الاول: محور يتعلق بالقدس القديمة (داخل الأسوار):

شرعت سلطات الاحتلال مباشرة بعد الاحتلال بعملية تهويد واسعة داخل حدود المدينة القديمة وقامت بتدمير حي المغاربة واجلت سكانه دون ان تتاح لهم الفرصة لأخلاء اثاثهم وكذلك فعلت في حي الشرف وأسست شركة سميت (شركة اعمار الحي اليهودي) تولت عملية تهجير السكان العرب. وامتدت عملية الاخلاء الى مناطق شاسعة داخل مدينة القدس القديمة.

وكذلك تم هدم حارة الشرف في القدس لبناء وتوسيع الحي اليهودي الجديد سنة 1968 ثم مصادرة 116 دونماً بموجب قرار اصدرته وزارة المالية ونشر في الجريدة الرسمية 1443 وكان على هذه المساحة 595 بناية تضم 1048 دكاناً ومتجراً بالاضافة الى خمسة جوامع وأربعة مدارس كما كانت المساحة تشتمل على سوق عربية تاريخية (سوق الباشورة) وشارع تجاري، وشارع السلسلة يقع على امتداد عدد من

العمارات التاريخية يعود تاريخ بنائها الى العصر المملوكي وكان يعيش في هذه المنطقة حوالي 6000 عربي في ثلاث احياء هي حي المغاربة وجزء من حي السريان وحي الشرف وقد اقيم في هذا الحي مؤسسات تعليمية وأندية ومراكز للأمومة وعيادات صحية يهودية وتشكل هذه المساحة نحو 20% من مساحة البلدة القديمة –مساحة البلدة القديمة 868 دونماً.يتضح من الجدول رقم (4) ان عدد السكان العرب في القدس القديمة ارتفع بنسبة 7.3% فقط خلال 28 سنة بزيادة سنوية لا تتجاوز 0.3% وهي نسبة تقل كثيرا عن معدلات النمو السكاني الطبيعي, والبالغ حوالي 3.8% سنويا. ومن المفترض ان يتضاعف عدد السكان العرب خلال الفترة(1967–1995) نتيجة النمو الطبيعي مما يعني في المحصلة ان عدد السكان العرب قد انخفض بنسبة 92.7% نتيجة سياسة سلطات الاحتلال الهادفة الى تفريغ القدس القديمة من السكان العرب.

جدول رقم (4)

توزيع السكان العرب واليهود في احياء البلدة القديمة لسنوات مختلفة

السنة	1967		1972		
الأحياء	عرب	يهود	عرب	يهود	مجموع
الحي المسيحي	4246	–	4195	–	4195
الحي الأرمني	2391	–	2064	15	2079
الحي اليهودي	3500	–	1384	263	1647
حي المسلمين	13538	–	15506	–	15506
المجموع	23675	–	23149	278	23427

السنة	1983			1995		
الأحياء	عرب	يهود	مجموع	عرب	يهود	مجموع
الحي المسيحي	4318	4	4322	4600	–	4600
الحي الأرمني	1547	461	2008	2200		2200
الحي اليهودي	341	1701	2042	–	2400	2400
حي المسلمين	17037	69	17106	18600		18600
المجموع	23243	2235	25478	25400	2400	27800

المصدر:– مصدر سابق.

وقد استخدمت سلطات الاحتلال شتى الأساليب للضغط على السكان لإجبارهم على بيع منازلهم في البلدة القديمة أو مصادرتها كما فعل (ارئيل شارون) الذي سكن في منزل في شارع الواد في الحي الإسلامي بعد اجبار سكانه العرب على اخلائه بتاريخ 1987/2/15. وكما فعلت جماعة يهودية متطرفة في 1990/4/11 باقتحام مبنى مملكة بطريركية الروم الأرثوذكس – فندق ماريوحنا – والذي يقع في وسط حارة النصارى العربية. وقامت أيضاً بهدم مبنى (مؤسسة اللقلق) عام 1997 والذي كان يستخدم خلال السنوات الثلاث الأخيرة لخدمة الأطفال المعاقين وفي الأشهر الأربعة الأخيرة من هذا العام تزايد عدد المنازل التي تم هدمها بحجة عدم الترخيص.

المحور الثاني: محور يتعلق بالقدس الجديدة (خارج الأسوار):

بوشر بتنفيذ المخططات الاستيطانية خارج اسوار المدينة منذ عام 1968 وقد اتفقت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة سواءً حكومات العمل او الليكود على تكثيف الاستيطان خارج الأسوار فالسياسة الاسرائيلية المتبعة في هذا المجال اعتمدت على مصادرة اوسع مساحات ممكنة من الأرض بأقل عدد سكان عرب فقد رسم (رحبعام زئيفي) حدود البلدية لتضم 28 قرية عربية وتجنب بقدرالمكان المناطق المأهولة بالسكان العرب. فقد زادت مساحة القدس من 6.5 كم2 الى 70.5كم2 لتصبح مساحة القدس (الشرقية والغربية) 108.5كم2 ثم وسعت مرة أخرى عام 1990 في اتجاه الغرب لتصبح مساحتها حالياً 123 كم2.

ان الهدف الأساسي لسياسة الاستيطان في القدس هو فرض الأمر الواقع وايجاد أوضاع جيوسياسية يصعب على السياسي والجغرافي اعادة تقسيمها مرة أخرى. واسكان المستوطنين فيها لايجاد واقع جغرافي وديمغرافي واحداث خلل في التوازن الديمغرافي لصالح اليهود. بعد أن كان السكان العرب يشكلون الأغلبية المطلقة في القدس العربية ويسيطرون على 100% من الأراضي اصبحوا عام 1995 اقلية. وقد

اصبح العرب بعد عمليات المصادرة وإقامة المشاريع الاستيطانية وفتح الطرق ضمن الاحياء العربية يسيطرون على 21% من الاراضي, ثم اتت مرحلة التهويد ورسم الحدود وهي رسم ما يسمى حدود القدس الكبرى (المتروبوليتان) وتشمل اراضي تبلغ مساحتها 840 كم2 او ما يعادل 15% من مساحة الضفة الغربية. هدف المستوطنات خارج حدود البلدية هو التواصل الاقليمي والجغرافي بين المستوطنات الواقعة في الضفة الغربية وخارج حدود البلدية بالاضافة الى اقامة شبكة من الطرق الالتفافية التي تصل بين هذه المستوطنات.

وفي عام 1968 صادرت سلطات الاحتلال 3360 دونماً في منطقة القدس ضمت الى مباني الجامعة العبرية على جبل سكوبس مع حزام عريض يربطها بغرب القدس. وكانت هذه الخطة تهدف بشكل اساسي الى ايجاد اتصال مباشر ومستمر بين القدس الغربية والجيب الاسرائيلي على جبل سكوبس, الذي يضم الجامعة العبرية ومستشفى هداسا والهدف الثاني في ايجاد طوق من الفواصل البشرية والسكنية ما بين مركز القدس وشمالها والسيطرة على الطريق الرئيسي القدس – رام الله من خلال سبع مناطق سكنية في مجمعين رئيسيين في جبل سكوبس والتلة الفرنسية ويضم ثلاث مناطق هي الجامعة العبرية(وجفعات شابيرا) شمالاً (وجفعات شابيرا) جنوباً والمجمع الثاني(رومات أشكول) ويضم أربعة مناطق.

3.2. المستوطنات في حدود بلدية القدس:

من اجل الاستيلاء على الارض لبناء المستوطنات قد استخدمت اساليب متعددة منها:

1. اعادة تصميم الخرائط الهيكلية واقرارها للحد من النمو العمراني والسكاني للاحياء العربية، في الوقت الذي تتاح فيه الفرصة للاحياء اليهودية بالتوسع. وكانت نتيجة ذلك تجميد امكانية الانتفاع من حوالي 40% من اراضي القدس العربية والسيطرة على الباقي من قبل اليهود.

2. الاستملاك بحجة المصلحة العامة فاستولت على الاراضي التي كانت تملكها بلدية القدس سابقا، والاراضي التي كان يملكها المواطنون العرب وخاصة اراضي الغائبون.
3. الاستملاك بقصد اقامة محميات طبيعية او شق طرق او مد خطوط ضغط عالي وبحجة وجود اماكن اثرية وتاريخية وتوسيع المستوطنات القائمة.

المستعمرات في الجزء المضموم من القدس (في حدود البلدية) هي:

1. **نفي يعقوب:** تم مصادرة 1835 دونماً بين السنتين 1968و1980من ارضي حزما وبيت حنينا وبلغ عدد الوحدات السكنية فيها 3800 وحدة ومجموع المساحة المبينة 862 دونماً ويضاف الى ذلك وجود 46 دونماً منطقة خضراء وتعتبر احتياطياً لتوسيع المستعمرة في المستقبل.
2. **رموت ألون:** تم مصادرة أراضي المستوطنة عام 1970 مساحتها 4840 دونماً من أراضي لفتا وبيت اكسا وشعفاط بحجة الإستملاك للمصلحة العامة مساحة المنطقة العمرانية للمستوطنة 2875 دونماً أقيم عليها 8000 وحدة سكنية ويقطنها حالياً حوالي 37200 نسمة كما جرى توسيع حدودها مرة أخرى لإقامة 200 وحدة سكنية.
3. **جيلو:** بدأ تأسيس هذه المستوطنة سنة 1971 بعد مصادرة 2700 دونماً عام 1970 من أراضي بيت جالا و شرفات وبيت صفافا أقيم عليها 7484 وحدة سكنية يشغلها 30200 مستوطن وقد تم توسيع حدود المستوطنة أكثر من مرة وكان آخرها إضافة 300 وحدة سكنية بعد مصادرة المزيد من الأراضي باعتبارها أملاك غائبين وتعتبر هذه المستوطنة أكبر المستوطنات الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي اذ تسيطر على الأراضي والمناطق العليا المشرفة على بيت جالا وبيت لحم وكذلك على مدينة القدس وقد شق شارع عريض (شارع بان – نحيلو) يصل بين مركز المدينة والمستوطنة وقسم بالتالي بيت صفافا الى شطرين ويشير المخطط العام للمستوطنة الى إقامة 9000 وحدة سكنية.

4. **تالبيوت الشرقية:** تم مصادرة 2240 دونماً عام 1970 من أراضي صور باهر مساحة هذه المستوطنة 1071 دونماً أقيمت عليها 4400 وحدة سكنية تستوعب 15000 مستوطن وتشكل هذه المستوطنة مع مستوطنة جيلو الحزام الجنوبي الشرقي من أحزمة الطوق حول القدس وقد بدأ تأسيس المستوطنة عام 1973.
5. **معلوت دفنا:** أقيمت على أراضي صودرت سنة 1968 وتعود ملكية الأراضي الى عائلات من مدينة القدس في منطقة خلة نوح مساحة المستوطنة 389 دونماً وأقيمت عليها 1184 وحدة سكنية شرع في إنشائها عام 1973 في المنطقة الحرام التي كانت تفصل بين القدس الشرقية والقدس الغربية وشق قربها شارع يعرف بـــ الشارع رقم (1) وأقيم في جوارها المبنى الضخم لمقر حرس الحدود ويبلغ عدد سكانها 4700 نسمة.
6. **تلة شعفاط (ريخس شعفاط):** تقع هذه المستوطنة على أراضي صودرت عام 1970 من أراضي بيت حنينا وشعفاط بلغت مساحة المخطط الهيكلي للمستوطنة عام 1973 حوالي 1198 دونماً حولت الى محمية طبيعية وفي عام 1990 أعلن عن إقامة هذه المستوطنة واقتلعت الأشجار وأنشأت البنية التحتية لإقامة 2165 وحدة سكنية لليهود المتدينين الكنديين وجرى وصل هذه المستوطنة بالمستوطنات الواقعة الى الشمال الشرقي بواسطة شارع يحمل رقم 21 يوصل الشارع رقم 9 الى داخل اسرائيل فيربط بين المستوطنات الشرقية والمستوطنات الغربية ويفصل القرى العربية بعضها مع بعض.
7. **رمات أشكول (غفعات همفتار):** هذه المستوطنة هي حلقة ربط بين الأحياء في القدس الغربية والقدس الشرقية. في عام 1968 صودر 3345 دونماً من أراضي لفتا وشعفاط وأقيم عليها الحي السكني مساحته 397 دونماً ويضم 2200 وحدة سكنية تستوعب 6600 نسمة وهي تمثل الجزء الغربي من الأحياء الإستيطانية التي أنشأت لمراقبة الطريق الذي يصل القدس برام الله بالإضافة الى تطويق مدينة القدس.

8. **سبغات زئيف وسبغات عومر:** أقيمت هاتان المستوطنتان على أراضي قرى بيت حنينا وشعفاط وحزما وعناتا وقد تم مصادرة 3800 دونماً كمرحلة أولى من أجل إقامة 12 ألف وحدة سكنية لاسكان 100 ألف مستوطن وتعتبر من أكبر المستوطنات في الجزء الشمالي الشرقي من مدينة القدس وتكوّن الحزام الاستيطاني الثاني وفي سنة 1995 بلغ عدد سكان سبغات زئيف 30 الف نسمة. ان هاتين المستوطنتين بالإضافة الى مستوطنة نفي يعقوب تشكلان الحائط الشمالي الشرقي لمدينة القدس. وقد صودر 827 دونماً ضمن مشروع ما يعرف بالبوابة الشرقية لتطويق الأحياء العربية.
9. **عطروت:** أقيمت هذه المستوطنة على أراضي صودرت سنة 1970 مساحتها 1350 دونماً انتزعت من أراضي قلنديا والرام وبيت حنينا وبير نبالا مساحة المنطقة المبنية 1158 دونماً وهي مستوطنة صناعية أنشأت فيها صناعة الأثاث والصناعات المعدنية.
10. **غفعات همطوس:** اقيمت هذه المستوطنة على أراض تعود ملكيتها الى بيت صفافا وبيت جالا تبلغ مساحتها الإجمالية 980 دونماً بدأ تأسيسها عام 1991 بإقامة بيوت متحركة (كرافانات) وسوف يتم إنشاء 3600 وحدة سكنية وتعتبر هذه المستوطنة مع مستوطنة جيلو الحزام الجنوبي الغربي الذي يبنى حول القدس من أجل منع الإمتداد الغربي ومحاصرة القرى الغربية داخل حدود بلدية القدس وفصلها عن مدن الضفة الغربية.
11. **التلة الفرنسية:** تعتبر أولى المستوطنات التي أنشأت في القدس لإستكمال حلقة الطوق حول المدينة وأقيمت على أراضي لفتا وشعفاط مساحتها 822 دونماً وأقيم عليها 5000 وحدة سكنية عدد سكانها 6500 نسمة.
12. **الجامعة العبرية:** أقيمت مباني الجامعة العبرية على أرض تابعة لقرية العيسوية سنة 1924 بالإضافة الى مستشفى سنة 1948 وبقيت الجامعة العبرية ضمن المنطقة المجردة من السلاح الخاضعة لإشراف الأمم المتحدة وبعد سنة 1967 قامت سلطات الإحتلال بمصادرة مساحات واسعة من أراضي العيسوية ولفتا وجرى توسيع حدود

المستوطنة على حساب المناطق الحرام والمناطق العربية ووصلت بالقدس الغربية عن طريق الإحياء السكنية التي أقيمت بالغرب من التلة الفرنسية وغفعات همفتار ورمات أشكول ويشير المخطط الهيكلي أن المساحة تبلغ 740 دونماً والجامعة العبرية لها مكانة استراتيجية من الناحيتين الأمنية والسياسية إذ أنها تسيطر على شمال القدس وتشرف على مجموعة أخرى حولها بالإضافة الى إشرافها على وادي الأردن وجبال الأردن الغربية (جبال السلط) وقد بلغ عدد سكانها 2500 نسمة.

13. **مشروع ماميلا (قرية داود):** يقع غرب باب الخليل في منطقة حي الشجاعية وقد أعلن سنة 1970 عن استملاك ما مساحته 130 دونماً وتعتبر هذه المنطقة التي كانت منطقة حرام جزءاً من مخطط عام يهدف لدمج القدس الشرقية في القدس الغربية وإعادة تشكيل هاتين المنطقتين ويجري البناء فيه لأهداف تجارية سياحية.

3.3. الخطط الاستعمارية المستقبلية في مدينة القدس:

أعد للقدس مشاريع استيطانية ذات مغزى سياسي ومدني هذه المشاريع هي:

1. مستوطنة جبل أبو غنيم (هارحوما): يقع جبل أبو غنيم على بعد كيلو مترين الى الشمال من مدينة بيت لحم لحدود بلدية القدس ضمن أراضي يملكها فلسطينيون من بيت لحم وبيت ساحور وأم طوبى وصور باهر وتغطي الجبل غابة من اشجار الصنوبر واعتبرتها سلطات الإحتلال منطقة خضراء يحظر على الفلسطينيين بناء أية منازل سكنية فيها. في عام 1991 أصدر وزير المالية الإسرائيلي أمراً بمصادرة 1850 دونماً من أراضي المنطقة (لأغراض عامة) في 1997/2/26 صادقت اللجنة الوزارية على خطة بناء مستوطنة جبل أبو غنيم وتشمل الخطة المكونة من ثلاث مراحل على بناء 6500 وحدة سكنية على أرض مساحتها 1992 دونماً وأن معظم المساحة- نحو 1800 دونماً- أرض مصادرة منها نحو 400 دونم من مالكيها العرب في المرحلة الأولى سيتم بناء 2245 وحدة سكنية بالإضافة الى مؤسسات عامة على مساحة 266 دونماً ومناطق أعمال وتجارة مساحتها 100 دونم أما المرحلتين اللاحقتين فلا توجد خطة تفصيلية في حيز التنفيذ ويخطط للضاحية الاستيطانية الجديدة ان تستوعب 36 الف مستوطن. وتذكر بعض المصادر الإسرائيلية أنه من المتوقع أن يبنى في هذه

المنطقة 18 ألف وحدة سكنية تستوعب 150 الف مستوطن. والجدول رقم (6) يبين المخطط الهيكلي لمستوطنة سبغات شموئيل (هارحوما). ان لمستوطنة جبل أبو غنيم أهمية خاصة في الإستراتيجية الإستيطانية الصهيونية الرامية الى استكمال تهويد القدس واغلاق الحلقة الخارجية من الأحياء اليهودية التي تم بناؤها في القدس منذ سنة 1967 بهذه المستوطنة وخشية ان تمتد مدينة بيت لحم الى هذا الفراغ وتدخل حدود القدس.

جدول رقم (6)

المخطط الهيكلي لمستوطنة سبغات شموئيل جبل ابو غنيم (هارحوما)

أوجه استعمال الأراضي	المساحة بالهكتارات	المساحة نسبة مئوية%
1.منطقة صناعية	71.6	3.4
2. منطقة حرجية	356.4	16.7
3. طرق	277.6	13.1
4. أشجار على جوانب	103.4	3.8
5. مؤسسات عامة	70.6	3.3
6. منطقة بناء	797.6	37.5
7. حدائق	106.0	4.9
8. مباني عامة	234.2	11.0
9. فنادق وخربة سياحية	29	1.4
10. منطقة تجارية خاصة	56.2	2.6
11. منشآت هندسية	13.7	0.6
12. موقع ديني مسيحي	10.5	0.5
المجموع	**2126.8**	**100**

المصدر: أنظر في الإنترنت: http: // www,arij. org/ paleye / abughnam

2. خطة مستوطنة رأس العمود: هدف هذه الخطة بناء 132 وحدة سكنية في ضاحية رأس العمود العربية الواقعة على الطريق الرئيس بين القدس وأريحا على أرض مساحتها 14.7 دونماً وتحول الخطة في حال تنفيذها دون إقامة ممر بري ضيق بين منطقة أريحا والحرم القدسي. وقد أقر الخطة كل من اللجنة المحلية واللجنة اللوائية للقدس.

3. الخطة E - 1: وهي تهدف الى الوصل بين القدس ومستوطنة معاليه أدوميم من خلال بناء 1500 وحدة سكنية و 3000 غرفة فندقية على مساحة تمتد بين المدينة والمستوطنة وقد اقرّ وزير الدفاع الإسرائيلي يتسحاق مردخاي هذه الخطة.

4. خطة (شاعر مزراح): وتشتمل على اقامة نحو 2000 وحدة سكنية على مساحة 700 دونم تقع بين الضاحيتين الإستيطانية التلة الفرنسية وسبغات زئيف وتهدف الخطة الى الوصل بين هاتين الضاحيتين والحيلولة دون وجود بناء عربي يقطع التواصل بينهما.

5. خطة أبو ديس: تعد بلدية القدس خطة لبناء أكثر من 200 وحدة سكنية على عشرات الدونمات وتهدف الخطة الى ايجاد ثقل يهودي في أبو ديس يقابل وضع المؤسسات المركزية الفلسطينية في هذه القرية التي يمربها خط حدود القدس.

6. هارحوما ب: وتتضمن مصادرة مئات من الدونمات المجاورة لجبل أبو غنيم بهدف توسيع البناءمستقبلا.

ان خطة وزارة الإسكان لسنة 1997 تهدف لبناء 900 وحدة سكنية جديدة لليهود في انحاء متفرقة من بلدية القدس بالإضافة الى البناء على جبل أبو غنيم الأمر الذي يرفع مجموع المباني التي ستبنى ضمن نطاق البلدية 3250 منزلاً في هذه السنة وتهدف الخطة نفسها لبناء ما يزيد 5800 وحدة سكنية في المستوطنات القائمة في الضفة الغربية.

6. **الشوارع الاستيطانية:** صادقت الحكومة الاسرائيلية نهائيا على شق شارع التفافي استيطاني يلتف حول مدينة القدس من ناحيتها الشرقية ليربط المستوطنات المقامة في محيطها وذلك عبر انفاق توفر لاسرائيل السيطرة على الاحياء العربية وبناء جسر سيكون الاعلى في إسرائيل. يفصل الشارع القرى المحيطة بالمدينه والمصنفة كمناطق (ب) كليا عن اجزاء مدينة القدس الواقعه تحت نفوذ بلدية القدس الغربية. **ويوصف الشارع الذي بات يعرف باسم(شارع الطوق) بانه الاخطر في المنطقة**، بالاضافة الى كونه يبتلع اراضي تصل مساحتها الى نحو 1070 دونما من الاراضي الفلسطينية غالبيتها في منطقة القدس المحتلة. وهذا من شانه هدم عشرات المنازل العربية وقد

خصصت الحكومة الاسرائيلية نحو 200 مليون دولار لشق هذا الشارع. يبلغ طـــول الشارع 15.5 كيلو متر حيث يبدأ من مفترق بيت لحم بيت صفافا ويمر في اراضي ام طوبا وصور باهر ليصل من خلال جسر فوق وادي النار الـــى الـــسواحره الـــشرقية ويشتمل على :

- جسر هو الاعلى والاطول في البلاد يربط السواحرة الشرقية مع السواحرة الغربية.
- نفق هو الاطول في البلاد يمر اسفل حي الشياح المحاذي لبدة ابو ديس ويمتـــد مـــن مدخل ابوديس وحتى مفرق بلدة الزعيم.
- شارع التفافي يمتد من منطقة شرق صور باهر باتجاه السواحرة الشرقية ويصل الـــى غرب جامعة القدس ومبنى محافظة القدس.
- جسر بالقرب من مبنى محافظة القدس.
- يربط الشارع المستعمرة المزمع اقامتها على اراض يدعي (موسكوفتش) المليـــاردير اليهودي ملكيته لها بالقرب من ابوديس مع المستعمرات الجنوبية الشرقية (هارحوماه، جيلو).
- يفصل الشارع ابو ديس كليا عن اجزاء مدينه القدس الشرقية الواقعة تحت نفوذ بلديـــة القدس الغربية.

وهذا الشارع هو الجزء الاخير من شبكات شوارع يجري شقها وهي شارع رقـــم (1) الذي يمر بنفق اسفل جبل المشارق (سكوبس) وشارع رقم (4) فوق بير نبالا الذي يجري شقه الان وشارع رقم (60) الذي يجري تنفيذه الان جنوب عناتا. وتعمل اســـرائيل علـــى شق النفق الثاني الذي يمر اسفل الشياح من اجل انشاء القدس التحته لـــربط المـــستعرات الاسرائيلية مع القدس الغربية دون المرور عبر الاحياء العربية. ويهـــدف هـــذا الـــشارع تطويق القدس بشكل كامل من الناحية الغربية بشارع رقم (4) ومن الناحية الشرقية بشارع الطوق لتجاوز المناطق الفلسطينية والسيطرة على المناطق الماهولة بالسكان امنيا.

المحور الثالث: محور يتعلق بالقدس خارج حدود البلدية:

نتيجة لعملية ضم القدس الشرقية الى اسرائيل عام 1967 بتحريك الخط الأخضر شرقاً فقد أدى هذا الى تشويه شكل وعناصر الضواحي الفلسطينية حيث أخرجت ضواحي عديدة من تبعيتها للقدس الشرقية نتيجة لقرار سياسي يتعلق بالمشكلة الديمغرافية والهادفة لإخراج أكبر عدد من السكان العرب خارج حدود بلدية القدس. ان تقسيم القدس الى قسمين: القسم الاول خارج الأسوار- اي الضواحي- وضمن حدود ما يسمى (بلدية القدس الموحدة) ويشكل هذا القسم نسبة 25% من الضواحي الفلسطينية في القدس الشرقية, والقسم الثاني من الضواحي خارج حدود البلدية ويشكل 75% من الضواحي.

هذا التقسيم ادى الى النشوة في عملية التطور الطبيعي للأحياء العربية فقد وجدت بعض المناطق ضمن اراضي الضفة الغربية وأخرى ضمن حدود بلدية القدس الخاضعة للقوانين الإسرائيلية المتعلقة بتقيد البناء فيها حيث أن القوانين السارية في الضفة الغربية أقل تعقيداً في مجال البناء منها في القدس, مما أدى الى هجرة السكان من داخل حدود البلدية الى خارجها للضواحي التابعة لأراضي الضفة الغربية, مثل الرام وضاحية البريد والعيزرية وأبو ديس وبير نبالا وعناتا وحزما وغيرها. لذلك جاء تطور بير نبالا في الضفة على حساب بيت حنينا (القدس) وجاء تطور العيزرية على حساب رأس العمود والطور بسبب قوانين البناء الجائرة في حدود بلدية القدس, والهدف من ذلك إفراغ الأحياء الفلسطينية من سكانها حيث أن 25% من سكان الضواحي هم عملياً مهاجرون من أحياء القدس الشرقية داخل (حدود البلدية) الى مناطق الأحياء الواقعة (خارج حدود بلدية القدس).

ومقابل التشوه المقصود الذي لحق الضواحي الفلسطينية رافقه بناء منظم للأحياء الإسرائيلية ضمن منطقة الضواحي التي كانت مخصصة لتطور وتوسيع الضواحي الفلسطينية في القدس, مثل التلة الفرنسية بالتالي فإن ضواحي القدس الشرقية وصلت الى حد الشلل وحرمت من التوسع نتيجة قوانين فرضت عليها من حيث المصادرة للأراضي التابعة لها والتي كانت مخصصة للتوسع أما الضواحي الفلسطينية الواقعة خارج حدود البلدية فقد واجهت هي الأخرى مشكلة المستوطنات الإسرائيلية

التي بنيت على أراضيها المصادرة وتقيد الإتصال العضوي بين التجمعات السكانية الفلسطينية بعضها مع بعض وتقيد توسعها مستقبلاً.

د. السياسة الاسرائيلية تجاه مستقبل القدس:

رغم الاجراءات الاسرائيلية لتوحيد شطري المدينتين، الا ان الواقع يؤكد ان المدينتن واقعيا منفصلتين. ان السلطات الاسرائيلية ماضية في خططها الاستيطانية في الاراضي الفلسطينية وخاصة في القدس العربية. حيث ان هناك اجماع اسرائيلي بين التكتلات الحزبية الكبرى والمستوطنين, تجاه خلق وقائع جغرافية وديمغرافية جديدة في القدس العربية, وذلك عبر مصادرة المزيد من الاراضي وبناء المستوطنات عليها, وجذب المهاجرين الجدد, لتشكيل اغلبية يهودية. فهناك ثمة مخططات اسرائيلية في الضفة الغربية والقدس حتى عام 2020 ودون توقف.

تجري الان عملية الاستيطان وتهويد المدينة المقدسة رغم الحديث عن السلام في المنطقة. وقد بات واضحا ان الوضع يتطلب جهدا فلسطينيا وعربيا واسلاميا مضاعفا لجهة خلق اليات حقيقية في مواجهة الزحف الاستيطاني في مدينة القدس، كونها الروح والقلب للقضية الفلسطينية. وهذه من اهم القضايا لانه بوقف الاستيطان يمكن القول ان اهم حلقة من حلقات المشروع الصهيوني في المنطقة العربية قد توقفت. مما يضعف من الركائز الاساسية التي اعتمدها المشروع الصهيوني في ادائه خلال نحو قرن من الزمن ابتداء من مؤتمر بال عام 1897 حتى ايامنا هذه.

القوانين والتشريعات الإسرائيلية لفرض واقع جديد في القدس

أولا: قانون ضم القدس إداريا وقضائيا:

من المعلوم أن إسرائيل احتلت القدس بكاملها وتجاوزت جميع الخطوط الحمراء دوليا واتخذت قرارها الجائر بضم القدس إليها واعتبارها عاصمة دولة إسرائيل. ففي 28حزيران 1967م وبعد مداولات عديدة جرت بين الساسة الإسرائيليين فقد صدر مرسوم بضم القدس الشرقية لتكون القدس الكبرى حيث تبع هذا الضم مناطق كل من: صور باهر، والشيخ جراح، ومطار قلنديا، وشعفاط، وجبل المكبر، وبذلك يصبح

مساحة القدس مع المناطق التي أضيفت إليها 108 كم بعدما كانت 37و5 كم سابقا أي بعد حرب حزيران 1967م.

ثانيا: تعديل قانون البلديات:

بعدما تم احتلال المدينة عملت إسرائيل على تغيير قانون البلديات حيث أصدر الحاكم العسكري أمرا عسكريا بتاريخ 29حزيران 1967م حل بموجبه المجلس البلدي العربي للقدس الذي كان يترأسه روحي الخطيب وعرض على بعض أعضاءه الانضمام إلى المجلس البلدي الموحد المتمثل في أعضاء من القدس الغربية اليهود، لكن الأعضاء العرب من القدس الشرقية رفضوا الانضمام إلى هذا المجلس وبقي المجلس محصورا في الأعضاء اليهود وعددهم 21 عضوا.

ثالثا: قانون التنظيمات الإدارية لعام 1967:

ولضمان انخراط عرب القدس في المجتمع الإسرائيلي أصدرت الحكومة الإسرائيلية قانون بضم الإنسان الفلسطيني في القدس بجميع أنشطته السياسية والاقتصادية والاجتماعية لانضوائه تحت مظلة القانون الإسرائيلي، وأوصى القانون الحصول على مزاولة الأعمال تحت مظلة القانون الإسرائيلي، وأنه لا يحق لصاحب أي عمل أو مهنة أو مؤسسة يريد مزاولة عمله إلا بعد الحصول على رخصة مزاولة عمل إسرائيلية.

رابعا: قانون الإشراف على التعليم

ولطمس الهوية العربية والثقافة العربية من وجدان أبناء القدس سعت الحكومة الإسرائيلي لاستصدار قانون جديد تضمن ما يلي:

أ- الاستيلاء التام على جميع المدارس في القدس ووضعها تحت الإدارة الإسرائيلية.

ب-تغيير المناهج ووضعها حسب المنهاج الإسرائيلي.

ت-حظر تدريس55 كتابا منهجيا من مواد اللغة العربية والاجتماعيات والتربية الإسلامية والفلسفة، وبعدما أقرت هذا القانون عدلته إلى شطب ما في هذه الكتب من مواد لا تتناسب والسياسة والفكر الإسرائيلي.

ث-السيطرة على المناهج التعليمية للمدارس الخاصة والأهلية والدينية الإسلامية والمسيحية.

ويوضح الأستاذ رفيق ألنتشه وآخرون في كتابهم تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر الحالة التعليمية في القدس في هذه المرحلة قائلا:

"ولا بد هنا من الإشارة إلى ما قامت به إسرائيل من تهديم للمؤسسات التعليمية العربية في مدينة القدس، قلب فلسطين، ومهبط الرسالات السماوية وملتقى الأديان، بعد احتلالها كل المدينة المقدسة وجميع الأراضي الفلسطينية عام 1967م، وبعد إعلان إسرائيل ضم مدينة القدس العربية. وضعت إسرائيل يدها على جميع المدارس العربية في القدس بعد إعلان ضم المدينة. وألغت برامج التعليم العربي وخططه ومناهجه وكتبه. وألغت مكتب التفتيش العربي، وأعلنت لكل المعلمين العرب في القدس ولكل موظفي الجهاز التعليمي العربي في المدينة الالتحاق فورا بالجهاز التعليمي الإسرائيلي. واستبدلت مناهج التعليم وخططه وكتبه ببرامج التعليم المطبق على المدارس العربية في الأرض الفلسطينية التي احتلتها عام 1948م، وهو البرنامج التعليمي الذي تشرف عليه إسرائيل وتوجهه طبقا لأهدافها ومصالحها. ولما رفض المعلمون العرب وموظف الجهاز التعليمي العربي في القدس ذلك، قامت إسرائيل وفتحت المدارس بالقوة، ومدت إسرائيل يدها على جميع المؤسسات التعليمية العربية الأهلية في المدينة. وعمدت إلى منع الطلاب العرب في القدس من الالتحاق بمدارس الضفة الغربية التي تطبق فيها برامج التعليم العربي الأردني

المعدل والذي تدخلت فيه إسرائيل لأنها تحتل كل المنطقة وحاولت فرض قوانينها وأنظمتها عليها.

أخذت إسرائيل تفرض أسلوبها التعليمي بالقوة، ومع هذا كله فإن أهالي القدس العرب رفضوا الواقع الإسرائيلي، وازداد عدد المؤسسات التعليمية الأهلية التي ظلت لا تلتزم بتطبيق المناهج الإسرائيلية التي تركز على دور اليهود في صنع الحضارة على مر حقب التاريخ. وتركز على إظهار الإنجازات التي قامت بها إسرائيل في فلسطين وبشكل كبير من المبالغة والبعد عن الواقع والحقيقة – وتركز على تشويه صورة الحضارة العربية والإسلامية والتاريخ العربي الإسلامي، وتشدد تلك المناهج على الحط من شأن العرب المسلمين. وأصبح التعليم بالنسبة للعرب الفلسطينيين من أهالي القدس مشكلة معقدة، وأصبحت تلك المشكلة تشغل بال كل العرب المسلمين وظلت الأسرة العربية في القدس تحافظ على كيانها وهويتها العربية رغم صعوبة الأمر وقسوة الظروف.

أصبحت مشكلة التعليم الجامعي بالنسبة لعرب القدس أكثر تعقيدا في مرحلة الدراسة الجامعية، فمنعت إسرائيل الطلاب العرب من الالتحاق بالكليات والمعاهد العربية في الضفة الغربية لاستكمال دراستهم الجامعية. وقامت بإجراءات تعسفية ضد الكليات الجامعية العربية الموجودة في القدس، وكان من بينها إغلاق كلية أبو ديس عام 1981م، تلك الكلية التي هي نواة لجامعة القدس. وظلت إسرائيل تحرم الشباب العري من التعليم الجامعي عن طريق فرض قوانين وأنظمة جائرة هادفة من وراء ذلك هجرة الشباب العربي خارج فلسطين، أو قبولهم العمل في المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية. "[4]

[4] – رفيق النتشة وآخرون، سبق ذكره، 89

خامسا- القوانين المتعلقة بمصادرة الأراضي.

من عادة إسرائيل أن تستعمل القوانين التي تناسب أطماعها، فتارة تستعمل القانون العثماني وأخرى تستعمل القانون الإنجليزي أو القانون الأردني. وإن أفلست فإنها تصدر أوامر عسكرية. كل ذلك من أجل مصلحتها فقط. وما يتناسب وأهواء السياسة الإسرائيلية المتمثلة بسحب الأراضي من أصحابها واستملاكها لغايات الاستيطان أو المصادرة. وهذا ما جرى بالفعل في الضفة الغربية بشكل عام والقدس بشكل خاص. وقد اعتمدت إسرائيل:

أولا قوانين قديمة لمصادرة الأراضي وهي:-

1- قانون المصادرة للأغراض العامة لسنة 1943 م

استغلت إسرائيل القانون الأردني الذي كان سائدا بحيث فسرته كما يحلو لها، وذلك بمصادرة الأرض للغايات العامة، حيث استغلت إسرائيل هذا القانون من وجهتها وقامت بمصادرة 116 دونما داخل أسوار المدينة المقدسة لغاية بناء وحدات سكنية لليهود.

كما صادرت 11680 دونما من أراضي القدس عام 1980 م من أجل بناء مستوطنات حول مدينة القدس، ففي هذا القانون تستعمل إسرائيل سلاحا له حدان، أولا الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين المقدسيين بالقوة والأمر الثاني سياسة التهجير المبرمجة.

2- قوانين أنظمة الطوارىء والأمن العام عام1945م

استثمرت إسرائيل مجموعة من التشريعات التي وضعتها الحكومة البريطانية الاستعمارية والتي تنص على حق الحكومة أو وزير الدفاع أو الموظف المسئول استخدام هذه الأنظمة لإغلاق مناطق لغايات الأمن أو للتدريب العسكري ويمنع أصحابها من الدخول إليها، وهذا ما حدث فعلا داخل القدس عندما أصدر القائد العسكرية للمنطقة الوسطي أمرا بتاريخ 1969/6/20 بمصادرة عقارات ومحال

تجارية في البلدة القديمة من القدس، كما تم إغلاق العديد من الأراضي التي تحيط بمدينة القدس لأغراض التدريب العسكري أو بحجج أمنية.

ثانيا) القوانين التي شرعتها إسرائيل بعد عام 1967م لتعزيز سيطرتها عل الأرض

قانون أملاك الغائبين:

صدر بهذا الشأن قانونان أحدها عام 1950وجاء القانون الأوسع والأشمل الذي صدر في عام 1967م والذي ينص على اعتبار كل من لم يتم تسجيله بعد إصدار هذا القانون بيومين غائبا وبهذا حولت جميع ممتلكات الغائبين إلى حارس أملاك الغائبين، والذي يحق له التصرف في هذه الأملاك سواء كان ذلك بالبيع أو الإغلاق أو تحويله إلى الدولة من أجل بناء مستوطنات عليها أو **غير ذلك.**

قانون التعويضات:

يعتبر هذا القانون مكملا لقانون أملاك الغائبين الذي تصرفت به إسرائيل على هواها بحيث تعرضت لانتقادات دولية لمصادرة أملاك الغائبين. بعد إصدار هذا القانون، أخذت إسرائيل بالفعل بتصفية أملاك الغائبين. أي أنها بعد أن تم لها تسجيل المواطنين المقدسيين عام 1967م ولم يعودوا يسكنون في القدس بسبب الإجراءات الإسرائيلية لمن لم يحمل الهوية الزرقاء (الإسرائيلية) ولم يعد هناك مجال لهم بالعودة إلى أملاكهم فقد قامت السلطات الإسرائيلية بعرض تعويضات لهؤلاء الأشخاص واستلام ما يخصهم من أثمان أملاكهم، لكن العرب الفلسطينيين أبو ورفضوا هذه الفكرة من أساسها ولم يتقدم أحد لاستلام أي تعويض تقره إسرائيل، وهذا يعني خلع المواطنة عن الفلسطيني المقدسي وحرمانه من العيش في بلده الذي غادره تحت ظروف الحرب.

قانون أراضي الدولة المسجلة:

أدت الفراغ الذي كان نتيجة للحرب إلى إخراج الحكم الأردني من الضفة الغربية والقدس، مما أتاح لإسرائيل الفرصة للاستيلاء على جميع العقارات والأملاك والأراضي التي كانت مسجلة باسم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية واعتبرتها أراضي دولة واستغلتها لمصلحة الاستيطان.قانون إعادة اليهود لعقاراتهم بتاريخ 1967/8/23مك قامت الحكومة الإسرائيلي وبقرار من الكنيست الإسرائيلي بإصدار قانون ينص على إعادة الأملاك اليهود التي كانت تدار من قبل الحكومة الأردنية، حيث أنشئت الحكومة الأردنية دائرة مستقلة تحت مسمى " حارس أملاك العدو " قامت بتعيينه للحفاظ على أملاك اليهود وإدارتها، بينما على الجانب الآخر فإن إسرائيل لم تقم بنفس العمل بل استباحت كل أملاك الغائبين بل والحاضرين في سبيل تنفيذ مخططاتها وتوسعاتها الاستيطانية.

إعلان أراضي غير مسجلة على أنها أراضي دولة

باشرت الحكومة الأردنية مسح وتسجل الأراضي قبل عام 1967م ولم تكتمل إجراءات التسجيل، وهذا يعني أن ثلثي أراضي الضفة الغربية لم تكن مسجلة حيث اندلعت الحرب، ولم يتم ذلك، فعمدت الحكومة الإسرائيلية على اعتبار أن هذه الأراضي أراضي دولة لم يتم تسجيلها، وهذه الأراضي هي:

أ) أراضي الموات (الصخرية)

في عام 1921م أصدر الحكومة البريطانية المستعمرة لفلسطين قانون أرض الموات الذي ينص على أن كل من يفلح أرضا تبعد أكثر من 2و5 كم من منطقة سكنه عليه المبادرة بتسجيل هذه الأرض في سجل الطابو، ومن لم يقم بهذا الإجراء فتعتبر أرضه ملكا للدولة ومصادرتها.

تبنت إسرائيل هذا القانون البريطاني، كما تبنت القانون الأردني سابقا بالاستيلاء على الأرض لصالحها، فعمدت إلى تسجل هذه الأراضي باسمها وقد

أصبحت مساحات واسعة من أراضي القرى المحيطة بمدينة القدس ملكا لدولة إسرائيل بحسب هذا القانون.

ب) الأراضي الميري

الأراضي الميرية، هي الأراضي الصالحة للزراعة، ويحق لمن يقوم بزراعتها أن يطالب بتملكها، وإذا لم يزرعها لمدة ثلاث سنوات ويتركها بورا تعتبر في حل من أمرها.

استغلت إسرائيل هذا النظام، فعمدت إلى مصادرة مساحات شاسعة من الأرض غير المزروعة بحجة أنها أراضي ميري، حث صدر قانون في سنة 1983م بهذا الخصوص وما زاد الطين بلّة، أن الحكومة الإسرائيلية أصدرت قرارا بعدم زراعة الأرض بالفاكهة إلا بعد أخذ ترخيص من الحكومة وهيهات أن تعطي الحكومة الإسرائيلية ترخيصا لهذا الشأن، كما أنها أصدرت قرارا آخر يمنع زراعة الخضروات إلا بإذنها مما يعني هذا زيادة رقعة الأرض الميري (غير المستغلة) لتصبح بعدئذ ملكا للحكومة الإسرائيلية.

ج) الأرض المتروكة

وهي الأرض التي كانت مخصصة للاستخدامات العامة كالطرق والأحراش والأرض المشاع، وقد قامت الحكومة الإسرائيلية بوضع اليد عليها باعتبارها أرضا غير مستغلة.

د) الخرائط الهيلكية

ولمزيد من سلب الأراضي وسحبها من تحت أقدام أهلها وتحويلها على الكيان الصهيوني، عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى وضع خطط وخرائط هيكلية للأحياء والقرى العربية، ليسهل عليها مصادرة كميات أكبر من هذه ا الأراضي وبأسلوب مصبوغ بطابع حضاري وكأنها تسلب أراضي الفلسطينيين على استحياء بعد كل ما قامت به من نهب وسلب واستغلال سواء كان ذلك في القدس أو في غيرها من الأراضي الفلسطينية.

ويمكنني أن أضيف إلى هذا المجال نقاطا هامة وهي:

1- الطرق الالتفافية: وقد قامت إسرائيل بتجريف مساحات شاسعة من ألأراضي في الضفة الغربية والقدس، وتحويلها إلى طرق التفافية. وماذا تعني الطرق الالتفافية، تعني شق طرق للمستوطنات وتجريف أراضي شاسعة وحرمان أصحاب الأراضي أو المواطنين من السير عليها، ووضعها تحت تصرف المستوطنين اليهود، كما لا يسمح بالاقتراب منها أو البناء بحذائها إلا على بعد مسافة ما لا يقل عن150 مترا، إن كان ذلك بمحاذاة القرى العربية أما إن كان ذلك خارج حدود القرى والبلديات، فإن البناء غير مسموح نهائيا، وكل من يقوم بالبناء بدون ترخيص تعمد السلطات الإسرائيلية إلى تدمير بيته وتغريمه أجور التجريف.؟

2- الجدار العازل: وأخيرا قامت لحكومة الإسرائيلية بتنفيذ خطة بناء الجدار العازل الذي ضم عشرات آلاف الدونمات من أراضي المواطنين سواء كان ذلك في القدس أو في أنحاء متفرقة من الضفة الغربية، وعلى الرغم من الاحتجاجات الدولية والمحلية فقد واصلت إسرائيل بناء هذا الجدار، والذي لم يضم هذه المساحات الشاسعة من الأرض ويحرم المجاورين له من قيام أي إنشاءات أو زراعة أراضيهم أو حتى قطف ثمارها، ولا يسمح لهم بالدخول إليها إلا في أوقات معينة وساعات محددة وتحت حراسة الجيش الإسرائيلي.

3- أماكن البيوت المنسوفة، فقد نهجت السياسة الإسرائيلية نهجا إجراميا بحيث أنه تقوم بتدمير ونسف بيت كل من يشارك في عمليات المقاومة المشروع ضد الإحتلال ــ فتعمد إسرائيل إلى تدمير بيوت هؤلاء الشرفاء وتلقي بأهلهم وأمتعتهم في العراء، وعلى ذلك فإن هذه الأرض التي كان يقوم عليها البيت لا يسمح بإعادة البناء عليها وتصبح أرضا للدولة.

4- عدم إعطاء التسهيلات للبناء العربي ضمن حدود بلدية القدس، فكما هو الحال في المخططات الهيكلية لبقية مدن وقرى الضفة الغربية، فلقد حصرت السلطات الإسرائيلية التوسع العمراني في القدس على عكس التوسع العددي للسكان، فأصبحت المساكن لا تكفي سكانها، مما دعا المواطنين إلى تقديم التراخيص

اللازمة من أجل البناء، بيد أن الحكومة الإسرائيلية رفضت وبكل صلف هذه المطالب، حيث قدم للقدس وحدها 13مخططا عاما للنواحي الفلسطينية الذي قدم منذ عشر سنوات.

5- الحدائق والغابات والمحميات:

اقتطع جزء كبير من أراضي مدينة القدس لهذه الغايات والظاهر منها الحفاظ على المظهر الجمالي للمدينة والحقيقة هي تضييق الأراضي على المقدسين خشية التوسع العمراني. وهذا ما حدث بالفعل في ضواحي المدينة المقدسة والقرى والأحياء المحيطة بها كما هو الحال في أراضي قرية شعفاط، فقد صودرت أراضي هذه القرية البالغ مساحتها 1398دونماعام 1970م وحولت إلى منطقة خضراء وأطلق عليها اسم غابة راموت.

6- عزل المدينة عن التواصل الجغرافي والديموغرافي والسياسي والاجتماعي للضفة الغربية، وبهذا فقد أدى هذا الإجراء إلى عدم التواصل السكاني، مما أدى إلى نزوح أعداد خارج حدود المدينة المقدسة. ومما هو جدير بالذكر أن الحياة الاجتماعية التي أفرزها الواقع السياسي أثرت على طبيعة الحياة للمقدسيين، فهناك الحياة الاجتماعية الراقية بعاداتها وتقاليدها العربية الإسلامية حيث أنها اصطدمت بهذا الموروث الحضاري المتفتح على الغرب، علما بأن هناك تباينا كبيرا في العادات والتقاليد بين هذين المجتمعين، وأن الانفتاح بين شطري المدينة ووضع الإمكانيات الهائلة بين أيدي السكان اليهود وسحب هذه الإمكانيات من بين أيدي العرب دفع الشباب العرب إلى ظاهر التقليد الأعمى في كثير من السلوكيات فانتقلت عدة ظواهر سلبية لدى المجتمع العربي، كما هو الحال في التفكك الأسري واتخاذ القرارات الفردية وظهور بعض العادات التي تفشت في المجتمع سيما بين فئات الشباب المقدسيين كتعاطي المخدرات مما جعل الناس يلتفتون إلى هذه الظاهرة الخطيرة ويعودون إلى عمليات الإصلاح لهؤلاء الشباب حيث هدي عدد كبير منهم على أيدي المصلحين.

7- عملت الحكومة الإسرائيلية على إغراء المواطنين العرب بأن هيأت لهم بعض التسهيلات الاجتماعية كالأنشطة الاجتماعية ومخصصات الأولاد وكبار السن والخدمات الاجتماعية للمحتاجين. ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والخدمية والنوادي ومراكز الأمومة والطفولة والتأمين الصحي وغير ذلك.

هذه الخدمات الاجتماعية ساهمت في تهدئة الأوضاع والرضا بالواقع، لكن المتأمل لهذه الخدمات يجد أنه ليس لمصلحة أبناء المدينة المقدسة العرب، بل الأمر أبعد من ذلك أي لإظهار أن الحكومة الإسرائيلية ترعى الديموقراطية وتعمل على مساواة المواطنين بالعدل !

8- تقليص مساحات المخططات الهيكلية للضواحي والقرى المحيطة بالقدس:

9- هذا ما حدث بالفعل في أراضي قريتي العيسوية وشعفاط.

أما أراضي العيسوية فقد اختصرت مساحتها إلى 666 دونما حسب المخطط الذي وضعته الحكومة الإسرائيلية ويحمل رقم 2316، وإذا عدنا إلى الوراء وفي عهد الإنجليز تحديدا فقد كان مساحة أراضي هذه القرية 10417 دونما، فالمتفحص لهذا الإجراء يرى مدى الجريمة التي حاقت بأراضي هذه القرية والتي تقلصت عشرات المرات بدل أن تتوسع بنسبة لعدد السكان، وكل هذه الإجراءات من أجل توسيع الاستيطان الإسرائيلي في ضواحي القدس والعمل على خنق هذه المدينة بالطرق التي يراها الإحتلال تتناسب وطموحاته وجشعه. أما بالنسبة إلى قرية شعفاط فقد أقيمت على أراضيها مستوطنة "ريخس شعفاط" فبدل أن تتوسع قرية شعفاط على حساب أراضيها لزيادة عدد السكان المحليين، ولكثرة الوافدين إليها والسكن فيها من أبناء الضفة الغربية ممن لا يحملون الهوية الزرقاء لقربهم من مراكز عملهم، فقد ضيق الخناق على هذه القرية ولم يسمح لأصحابها بالتوسع العمراني وقد استغل الإسرائيليون أراضيهم وحولوها إلى مواقع استيطانية، وكذلك الحال بالنسبة أراضي هذه القرية الواقعة إلى الشمال منها، فقد وضعوا على رأس التلة إشارة لبناء مستوطنة باسم علمون.

10- الخنق الاقتصادي

من المعلوم أن القدس يعتمد سكانها على الوافدين إليها من أنحاء الضفة الغربية أو من أنحاء المعمورة للتبرك بالأماكن المقدسة، فقد أدى إجراء العزل عن الضفة إلى خنقها الاقتصادي والتضييق على أهلها ليكون سببا في نزوح أهلها عنها من أجل العيش. كما أن السلطات ألإسرائيلية عمدت إلى تجفيف منابع السياحة الخارجية ويقوم الإدلاء السياحيين بتوجيه السياح الأجانب إلى الجانب الغربي من القدس ويحذرونهم من الشراء من تجار القدس القديمة ويصفونهم بالإرهابيين أو اللصوص أو غير ذلك من ألفاظ التي لا تليق بمقامهم. مما يسبب في تضييق الخناق على المقدسيين ليرحلوا عن بلدهم.

- *مراحل الحفريات الإسرائيلية تحت المسجد الأقصى المبارك وحوله*

مرت الحفريات الإسرائيلية حول المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة بعدة مراحل، وقد أوجزها المرحوم روحي الخطيب، أمين القدس سابقا في بحث كامل، وقد وثقها الدكتور أحمد العلمي في كتابه الحفريات الإسرائيلية حول الحرم القدسي، وللأمانة العلمية، أجد لزاما علي أن أدوّن هذه المراحل كما وردت من مصادرها، لأنه لا يوجد لدي من مزيد عليها، كما وردت.

"المرحلة الأولى: وقد بديء بها في أواخر 1967م وتمت سنة 1968 م، وقد جرت على امتداد 70 مترا من أسفل الحائط الجنوبي للحرم الإسلامي القدسي خلف قسم من جنوب المسجد الأقصى وأبنية جامع النساء والمتحف الإسلامي والمئذنة الفخرية الملاصقة له، ووصل عمق هذه الحفريات إلى 14 مترا، وهي تشكل باستمرار، ومع مرور الوقت، عامل خطر يهدد بإحداث تصدعات لهذا الحائط والأبنية الدينية والحضارية والأثرية الملاصقة له.

المرحلة الثانية: وقد تمت سنة 1969م وقد جرت على امتداد 80 مترا آخر من سور الحرم الإسلامي القدسي، مبتدئة حيث انتهت المرحلة الأولى، ومتجهة شمالا حتى وصلت أحد أبواب الحرم الشريف المسمى (باب المغاربة)، مارة تحت مجموعة من الأبنية الإسلامية الدينية التابعة للزاوية الفخرية (مركز الإمام الشافعي) وعددها 14

صدعتها جميعها وتسببت في إزالتها بالجرافات الإسرائيلية بتاريخ سنة 1969م وإجلاء السكان.

المرحلة الثالثة: وقد بديء بها سنة 1970 م وتوقفت سنة 1974م ثم استؤنف بها سنة 1975 م، ولم تنته حتى اليوم. وقد امتدت من أسفل عمارة المحكمة الشرعية القديمة (وتعتبر من أقدم الأبنية التاريخية الإسلامية في القدس) مارة شمالا بأسفل خمسة أبواب من أبواب الحرم القدسي، وهي باب السلسلة وباب المطهرة وباب القطانين وباب الحديد وباب علاء الدين البصيري (المسمى باب المجلس الإسلامي) وعلى امتداد (1809)مترا وفوق مجموعة من الأبنية الدينية والحضارية والسكنية والتجارية تضم أربعة مساجد ومئذنة قايتباي الأثرية وسوق القطانين (أقدم سوق أثري عربي في القدس) وعدد من المدارس الأثرية ومساكن يقطن فيها حوالي3000عربي من أهل القدس، وقد وصلت هذه الحفريات إلى أعماق تتراوح بين 10- 14 مترا، وتسببت حتى اليوم في تحويل الجزء الأول منها تحت المحكمة الشرعية إلى كنيس يهودي كما تسببت أيضا في تصدع عدد من الأبنية، منها الجامع العثماني ورباط الكرد والمدرسة الجوهرية، وكلها عقارات دينية وحضارية ولا يزال خطر هذه الحفريات يهدد بانهيار هذه العقارات وما جاورها.

المرحلة الرابعة: والخامسة: بديء بها سنة 1973م واستمر حتى 1974م وتقع خلف الحائط الجنوبي الممتد من أسفل القسم الجنوبي الشرقي للمسجد الأقصى المبارك وسور الحرم القدسي الشريف، وممتدة على مسافة تقارب الثمانين مترا للشرق، وقد اخترقت هذه الحفريات في شهر تموز 1974م الحائط الجنوبي للحرم القدسي والدخول منه إلى الأروقة السفلية للمسجد الأقصى المبارك وللحرم في أربعة مواقع هي:

1- أسفل محراب المسجد الأقصى وبعمق 20 مترا إلى الداخل.
2- أسفل جامع عمر الجناح الجنوبي الشرقي للمسجد الأقصى.
3- تحت الأبواب الثلاثة للأروقة الواقعة أسفل المسجد الأقصى المبارك.
4- تحت الأروقة الجنوبية الشرقية للمسجد الأقصى المبارك.

وقد وصلت أعماق هذه الحفريات إلى أكثر من 12 مترا، وأصبحت تعرض السور والمسجد الأقصى المبارك إلى خطر الانهيار آخذين بعين الاعتبار – كمما يقول مهندسو الأوقاف الإسلامية بالقدس، الأمور التالية:

1- قدم البناء.

2- تفريغ التراب الملاصق للحائط من الخارج إلى أعماق كبيرة.

3- العوامل المناخية.

4- ضجيج الطائرات الحربية.

وما ينطبق على هذه الناحية من الحفريات، وينطبق على النواحي الأخرى السالفة. بديء بها في أوائل سنة 1975م في مكان قرب منتصف الحائط الشرقي لسور المدينة ولسور الحرم الشريف. يقع بين باب السيدة مريم والزاوية الشمالية الشرقية من سور المدينة. وتهدد أعمال الحفر فيها بإزالة وطمس القبور الإسلامية التي تضمها أقدم مقبرة إسلامية في المدينة، وفيها رفات الكثير من رجال العلم والحكم المسلمين وفي مقدمتهم الصحابيان عبادة بن الصامت والبدري وشداد بن أوس الأنصاري, وقد نتج عن هذه الحفريات مصادرة الأرض الملاصقة لإحدى هذه المقابر وإنشاء جانب من منتزه إسرائيل الوطني فيها.